



حزب

المؤتمر السوداني

البرنامج السياسي

٢٠١٦

الفهرس

٣	مقدمة
	الباب الأول
٨	السودان - الجغرافيا و التاريخ و السكان
	الباب الثاني
١٠	الأهداف و الغيات
	الباب الثالث
١٣	الوسائل و الاليات
	الباب الرابع
١٥	القضايا النظرية و المناهج الفكرية
	الباب الخامس
٢١	نظام الدولة
	الباب السادس
٢٥	الرؤي السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية
٥٦	الخاتمة

حزب المؤتمر السوداني

البرنامج السياسي

من أجل وطن يسع الجميع

مقدمة:

في الخامس عشر من يناير ٢٠١٦م أجاز المؤتمر العام الخامس لحزب المؤتمر السوداني هذا البرنامج الذي يعبر في وجه من الوجوه عن الأهداف التي نسعى الى إنجازها ، وفي وجه آخر يظهر كيف يفكر هذا الحزب ، وكيف ينظر إلى نفسه و إلى الآخرين و الأهم الى واقع السودان و مستقبله و إلى الماضي أيضاً .

المؤتمر العام الخامس لحزب المؤتمر السوداني ، هو ميلاد جديد لحزبنا وهو ينتقل من إنجاز إلى آخر تاركاً في سنواته الماضية أكثر من علامة بارزة في سياق النشأة و التطور و مشعلاً أكثر من شمعة للأمل و العطاء في السنوات القادمة عاقداً العزم على التفكير و العمل من موقع الحرية ، من أجل هذا الشعب أولاً ، و من أجل هذا الوطن ثانياً و من أجل الإنسانية جمعاء ، حلمنا (وطن يسع الجميع) و هدفنا (وطن يتسع لأحلام الجميع) وفي المساحة بين الحلم و الهدف يتسع هذا الوطن النازف ليكون لكل منا السماء فوق أى رأس و الأرض تحت أى قدم و الهدف و الغاية في الوقت نفسه.

كان الميلاد الاول لحزب المؤتمر السوداني في منتصف سبعينات القرن الماضي عندما نشأ تنظيم مؤتمر الطلاب المستقلين بالجامعات و المعاهد العليا في العام ١٩٧٧م في أعقاب المصالحة الوطنية بين نظام مايو و القوى السياسية التي أبرمت معه إتفاق إنهاء معارضته و الانضمام الى مؤسساته فيما عرف بالمصالحة الوطنية.في تلك الفترة كانت المؤسسة السياسية السودانية تعلن و بشكل واضح و سافر عن إنحرافها عن المسار القويم وهي تشهد تحالف أطراف السلطة (الحكومة - المعارضة) و إتفاقيهما على الشعب، فمما لا جدال فيه أن الممارسة السياسية السليمة في أى مجتمع انساني تتطلب تفويض السلطة من

الشعب إلى الدولة ، و تتطلب تكليف الحكومة بتسيير شؤون الحكم ، كما تتطلب وجود معارضة تراقب السلطة و تقاوم انحرافاتهما و تعبر عن الشعب.

عليه و بما إن السياسة لا تعرف الفراغ، تبلورت عبقرية هذا الشعب و حركته الطلابية فى إنتاج و تكوين مؤتمر الطلاب المستقلين فى أوساط الطلاب الجامعيين داخل و خارج السودان فكان ذلك الميلاد الأول لما نحن فيه الآن ، الصرخة الاولى لحزب المؤتمر السودانى، الحزب الذي ولد و نشأ فى الجامعات السودانية قبل ان ينطلق إلى الشارع السودانى فى ميلاده الثانى.

كان الميلاد الثانى لحزب المؤتمر السودانى فى العام ١٩٨٦ و هو عام التأسيس فى أعقاب تحقيق الشعب السودانى لواحد من إنجازاته و هباته الشعبية بعد الاستقلال وهى إنتفاضة مارس/أبريل التى أطاحت بنظام مايو الدكتاتورى.

تأسس حزب المؤتمر السودانى فى الأول من يناير ١٩٨٦م بمبادرة جريئة من تنظيم مؤتمر الطلاب المستقلين و أعضائه اللذين كانوا قد تخرجوا للتو من الجامعات ، و بإتفاق تاريخى مع تيارات الوطنيين الأحرار ، و الكثير من قادة الفكر و الرأى و العمل النقابى ، إجتمعوا كلهم من أجل العمل تحت سقف واحد و مشروع واحد لخدمة هذا الشعب و هذا التراب فكان ميلاد حزب المؤتمر السودانى بإسمه التاريخى (المؤتمر الوطنى) و لم تكن تسمية المؤتمر الوطنى إعتباطية بل حملت دلالات فكرية عميقة ، و رمزت بحق إلى طبيعة فكر و رؤى الحزب ، فالمؤتمر من الإهتمام و هو الحوار الدائم و المفتوح بين أعضاء الحزب فيما بينهم ، و الحوار فيما بين الحزب و الآخرين من شركائنا فى هذا الوطن ، وهو بهذا الفهم يعتبر تنظيماً ديمقراطياً شفافاً و مفتوحاً لكل أبناء و بنات الشعب السودانى، و تلك غاية يسعى الحزب من أجل انجازها. و الوطنى من الوطن، وهو يدل على حدود إنتماء المشروع فلسنا مشروعاً أممياً يعمل من أجل أهداف تتجاوز ترابنا و حدودنا ، و ذلك يعنى بالقطع ان الأفكار التى نعبر عنها و إن انفتحت على المنتج المعرفى الإنسانى إلا أنها فى المقام الاول عمل وطنى خالص الهدف منه الإرتقاء و النهوض بهذا الوطن و إنسانه.

لم تكن تجربة حزب المؤتمر السودانى منعزلة عن المحيط الإقليمى و الدولى ، إذ ارتبطت هذه الحركة بمصادر المعرفة الانسانية دون إنغلاق مستلهمة منها الدروس و العبر ، وقد كان فى إنفتاح التجربة على العالم من حولنا آثار ايجابية محمودة فى إطلاق إسم (المؤتمر الوطنى) على الحزب الجديد تيمناً بحزب المؤتمر الوطنى الجنوب إفريقيا الذى كان يقاتل فى حينها نظام التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، و كان أيضاً فى تبنى الإسم إحتفاءً بالمؤتمر الوطنى الهندى و أساليبه فى المقاومة السلمية ، وفى عمله الخلاق فى ظل مجتمع متعدد دينياً و ثقافياً و اجتماعياً ، وعلى هدى من هذه الأفكار التى عبر عنها المستقلون بالجامعات ، و التى تبناها الوطنيون الأحرار فى عملهم ، أصدر حزبنا الوثيقة التأسيسية الأولى فى العام ١٩٨٦م ، و الثانية فى العام ١٩٨٨م تحت إسم (السودان يكون أو لا يكون) والثالثة فى المؤتمر العام الثالث فى العام ٢٠٠٥م و فى هذا المؤتمر يصدر الحزب وثيقته الرابعة و سيظل باب تطويرها مفتوحاً عبر الحوار العميق بين عضوية الحزب من جهة وبيننا و بين كافة جماهير الشعب السودانى حتى تظل معبراً عن آمالهم و تطلعاتهم فى غد أفضل.

بعد سنوات قليلة من تأسيسه وجد الحزب نفسه أمام تحديات وجود عميقة ، و كانت الاسئلة تحاصر الحزب من كل حذب و صوب ، إذ تفرق المستقلون فى المنايا عقب أن طالهم سيف التشريد و التعذيب على أيدي إنقلابيى نظام الإنقاذ، وكان الحزب يعمل على مستوى الحد الأدنى للحفاظ على الوجود ، إلى أن إنتظم الحزب فى المؤتمر العام الثالث ٢٠٠٥م الذى أعاد فيه مؤتمر الطلاب المستقلين بالجامعات تعريف نفسه كتنظيم طلابى معبر عن الحزب، كما تم تغيير إسم الحزب من إسم المؤتمر الوطنى الى إسم المؤتمر السودانى للتخلص مما لحق بإسم المؤتمر الوطنى من أذى جراء نهبه بواسطة السلطة القمعية. كان ذلك المؤتمر مدخلاً مهماً للإنتقال بالحزب من حركة سياسية فاعلة الى حزب جماهيري يسعى ببرنامج واضح و رؤى و تصورات اكثر وضوحاً نحو الحكم بغرض خدمة هذا الشعب.

إنَّ الواقع المأزقي المأساوي الذي يعيشه السودان اليوم هو نتاج خطايا تاريخية تراكمت بسبب عجز وفشل النخب السياسية والعسكرية، التي تبادلت السيطرة على السلطة ، وبؤس خياراتها ، ومن الواضح لكل ذي بصيرة أنَّ هذه الخطايا تركت بصماتها على مجمل الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في السودان و كان ضحيتها بناء الدولة الحديثة من خلال مشروع وطني قومي تعددي ينقل الولاء من القبيلة و الجهة إلى الدولة بمؤسساتها الشرعية و إداراتها المدنية و قواعدها القانونية، و كان ضحيتها قضايا السلام و التنمية و الحريات و العدالة الاجتماعية.

لقد كانت تجربة الحكم الوطني في بلادنا، منذ الإستقلال، دون مستوى تطلعات شعبنا و دون طموحاته، حيث لازمتها كثيرٌ من أسباب الفشل و الخيبات التي حالت بين شعبنا و طموحاته في وطنٍ يليق به .. وطن يتسع للجميع، يسود فيه السلام و الإخاء و الكفاية و العدالة و الحرية و الديمقراطية و كل شروط الوجود الكريم .. ستة عقودٍ من الزمان و وطننا لم يستقرَّ علي حالٍ بعد، و شعبنا لم يحصد غير الهشيم .. ستة عقودٍ من الزمان و نحن نتنقل في دائرة شريرة بين ديموقراطية شكلاية عاجزة عن مواجهة الأسئلة الكبرى و شمولية مستبدة تفاقم الأزمات، و في الحالين ظلت سلطة الحكم محتكرة داخل نخبة محدودة، أقصت غالب مكونات البلاد الإجتماعية و الثقافية و أتسمت مقاربتها للمجتمع و السياسة وفقاً لمفاهيم الغنيمة و السيادة بدلاً عن الإيثار و الخدمة، و مفهوم العقيدة بدلاً عن الرأي، و مفاهيم البني المغلقة كالقبيلية و الطائفية و العشائرية بدلاً عن مفهوم المواطنة تحت سقف الوطن الواحد و مؤسسات المجتمع المدني المفتوحة، و مفاهيم التسريب و اللامبالاة و الإجتراح و الكسل الذهني بدلاً عن العلمية و الموضوعية و التخطيط و الإبداع و العقلانية، حتى انتهى وطننا إلى ديكتاتورية نظام الإنقاذ الظلامي وما أحدثته من واقعٍ مفعجٍ في فضاءات السياسة و الإقتصاد و المجتمع.

من ناحية أخرى ظلت القوى ذات المصلحة في إجترح مشروع وطني ديموقراطي لبناء الدولة المدنية الحديثة - كالتى عبَّرت عن و عيها في حركة ثوار ١٩٢٤م و في النضال السياسي من أجل الإستقلال و الهبات الشعبية في أكتوبر ١٩٦٤م و مارس/أبريل ١٩٨٥م و في

المقاومة المستمرة للطغيان الإنقاذي – ظلت هذه القوى في سعي حثيث تبحث عن مخرج من أزمة التطور الوطني وتتوق إلى منابر سياسية جديدة تعبر عن تطلعاتها وتساهم بها في شقّ الدروب الصعبة نحو النهضة و التقدم.

إنّ ميلاد حزب المؤتمر السوداني هو دعوة مفتوحة لجماهير الشعب السوداني للإحتشاد حول مشروع سياسي فكري جديد يستوعب المتغيرات الحادثة ويستفيد من دروس التجارب الماضية و يشمر عن ساعد الجد من أجل الفعل التاريخي الحاسم لإحداث التغيير و تأسيس دولة مدنية تحاصم نهج الإستعلاء و الإقصاء و التهميش و تعترف بالتعدد و التنوع و تضمن تعايش مُكوّنات المجتمع عبر سلطة تكفل أسس الحكم الرشيد ، في دولة يعمها الأمن والسلام و تسود فيها الحرية و العدالة و التنمية و الرفاه و كلُّ مقومات العيش الكريم.

الباب الأول

السودان الجغرافيا ، التاريخ و السكان

السودان وطن متعدد المناخ و الطبيعة و الأعراق و الديانات و الثقافات ، يتمحور السودان بشرياً حول اكثر من (٣٠٠) قبيلة ، تتحدث قرابة المائة لغة، و ينتشر هذا المركب الطبيعي والبشري علي مدي (١,٨٦٥,٨١٣ كم^٢) وتعداد بشري يقارب ال (٣٤ مليون) نسمة ، و بتداخل سكاني مع سبعة من دول الجوار بمحيط يتجاوز ال (٧,٠٠٠ كم) .

هذا الإتساع المساحي العريض ، وهذا التداخل السكاني الحي مع دول الجوار بالإضافة للهجرات الوافدة، أفرز نسيجاً مجتمعياً بالغ التعقيد، فنحن لم نعرف في تاريخنا (الأمة) بمعني وحدة التاريخ و الدين و اللغة و الثقافة، بل عرفنا الهويات الإثنية و الطائفية و القبلية، نحن إذاً مجتمعات عدة وليس مجتمعاً واحداً ، وبالتالي مكونات حضارية مختلفة و متنوعة. لم يعرف السودانيون مفهوم الدولة الحديثة إلا مع الإحتلال التركي المصري في العام ١٨٢١م والذي بدأ في إدماج هذه الكيانات الإجتماعية المتنوعة ثقافياً و المتعددة دينياً و المتفاوتة تاريخياً قسراً تحت مظلة الدولة الحديثة و عمل على تركيز السلطة والثروة في مركز البلاد بالتعاون مع بعض النخب المحلية ليخلق الوضعية الشائئة التي هيمنت على تاريخ بلادنا طوال القرنين الماضيين.

على الرغم من ذلك - فالسودان له تاريخ ضارب في التعايش المتحضر، عبر أكثر من خمسة آلاف سنة في كنف مجموعة دويلات ، و سادته روح التسامح التي مازالت تعبر عن نفسها بقوة حتى في أجواء الصراع و الإقتتال.

عليه فان اعترافنا و تعاملنا بعقل مفتوح مع هذا التعدد و التنوع و التمايز ، مصدر للقوة وأداة للتطور، و ذلك بالتأكيد على أن المكونات الحضارية المتنوعة هي مجموع وطني كلي غير قابل للتصنيف بمنطق الاغلبية و الأقلية. و أن كل انتماء عقائدي أو عرقي أو ثقافي متجاوز لحدود الوطن يجب أن يكون في المرتبة الثانية بعد الإنتماء للوطن السودان ، وفقاً لمفهوم الدولة السودانية الوطنية دون قطع لإنتماءات تاريخية تخل بالتوازن النفسي للفرد و الجماعة و في نفس الوقت دون ازدواجية سلبية تؤدي الي تفتيت الوحدة الوطنية.

علية فان تكافؤ الفرص علي المستويات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية ، وقبول الآخر علي مستوى الفكر والممارسة ، لازمة ضرورية معيارها الأساسي قدرة الفرد علي العمل و موهبته و خبرته ، وليس علي أي أساس آخر إثني أو جهوي أو عقائدي أو سياسي. وبهذا الفهم و إستناداً إلى مبدأ المساواة ، و بمراعاة كاملة للسياسات العامة المؤدية للتدماج و التكامل الوطني فإن الدولة و قوانينها و مؤسساتها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و التعليمية ، يجب أن تكون مستقلة و محايدة تجاه الأهداف التي يسعى الأفراد أو الجماعات إلى تحقيقها ، أو المعتقدات و الثقافات الخاصة التي يتبنونها ، وعليه فان الدولة هي القاضي و المحكم النزيه وهي الوسيط و المنظم المحايد غير المنحاز، حيث تبقى تلك الحيادية مفصولة عن المعتقد أو العرق أو الثقافة أو الجهة.

إن حزب المؤتمر السوداني وهو يطرح مرتكزاته وبرامجه لتطوير الواقع الراهن و نقله نحو الوطن الذي نريد ، يصوغ كل برامجه من منطلق عقلاني بمعايير منطقية و فهم راسخ لتاريخنا و واقعنا لتحقيق شعار:

من أجل وطن يسع الجميع



الباب الثاني

الأهداف والغايات

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف والغايات الآتية :

أولاً : أهداف إستراتيجية :-

(١) الحفاظ على الوحدة الوطنية و تعزيز الإنتماء القومى :

يعتبر السودان من الأمثلة النموذجية للبلاد التى تتمتع بالثراء من حيث التعدد الذى يشمل العادات و التقاليد و الثقافات و الإنتماءات ، و بدلاً من أن يكون التعدد الثقافى و الإثني فى السودان من عوامل القوة ، أصبحت البلاد مهددة بالإختفاء التام و الإنهيار بسبب عدم تعبير الدولة بحق عن التعدد و التنوع الثقافى ، كما أصبح واضحاً أن الشعور القومى الذى يجمع كافة اهل السودان و يربطهم فيما بينهم كأبناء لهذا الوطن فى طريقه إلى الإنفراط. عليه فإن حزب المؤتمر السودانى يعمل من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية و تعزيز الشعور القومى بالإنتماء إلى هذه البلاد من خلال جملة إجراءات و تدابير ترد بالتفصيل فى هذا البرنامج.

(٢) الإنتقال من المركزية إلى التعدد و التنوع :

كونت الدولة السودانية منذ الإستقلال على أساس مركزى أثار حفيظة المجتمعات التى وجدت نفسها على هامش الدولة من حيث الإهتمام و التطوير و التنمية و التعبير . الدولة المركزية فى السودان لم تتسبب فى تخلف البلاد اقتصادياً فحسب ، بل تسببت فى إندلاع الحروب و قتل مئات الآلاف من أبناء و بنات شعبنا ، كما تسببت لاحقاً فى إنقسام البلاد و وضع أجزاء واسعة منها تحت مظلة القابلية للإنفصال. إن سلطة الانقاذ الحالية لا تمثل المؤتمر الوطنى و سلطة حزب الجبهة الاسلامية فحسب ، بل تعبر عن الفشل الكامل لمنظومة الحكم التى تناوبت على ممارسة السلطة تحت مسميات مختلفة منذ الاستقلال وحتى الآن ، ونحن إذ نضع هذا البرنامج بين يدى المواطن السودانى ، نتطلع الى الإنتقال بالبلاد من المركزية و الأحادية ، الى الإنفتاح نحو قيم التعدد الثقافى و التنوع الذى

يشكل جوهر البناء الوطني، دون إنحياز إلى جهة ، أو إنفتاح على أخرى، فالناس سواسية والجماعات سواسية بإختلاف قبائلهم و جهاتهم و ثقافتهم و يجمعهم وطن واحد هو السودان.

(٣) الإنتقال من الواقع الدكتاتوري الى مجتمع ديمقراطي :

ورث السودان بعد خروج المستعمر ديمقراطية شكلانية تمثلت فى وجود أحزاب سياسية وإجراءات إنتخابية أفضت إلى تكوين حكومة ، و إختيار برلمان سودانى منتخب تم إعلان الإستقلال من داخله. لم تتطور تجربة الحكم الديمقراطى فى البلاد بعد الإستقلال لعوامل عدة من بينها أن البنية السياسية السودانية نفسها ليست ديمقراطية ، كما أن تكوينها و خطابها أحادى ثقافياً و عاجز عن التعبير سياسياً عن التعدد و التنوع السودانى مما أدى إلى الإنقلابات العسكرية و الحروب كآهم ملامح و نتائج قصور و إنحراف البنية السياسية. يهدف هذا البرنامج الذى نعي أنه يكتب فى ظل سيطرة نظام الانقاذ الإقلابى على السلطة إلى الإنتقال بالبلاد ، جنباً إلى جنب القوى السياسية و الإجتماعية الأخرى ، من وضعية سيطرة النظام الدكتاتورى إلى مجتمع ديمقراطى مستقر و راسخ ، وإلى ان يكون نظام الانقاذ هو النظام الدكتاتورى الأخير الذى يتسلط على البلاد.

(٤) التنمية المستدامة:

(تنمية مستدامة ذات طابع إنساني ديمقراطي)

إن التنمية بمظاهرها وتجلياتها المختلفة: تطبيق العلم و التقنيات الحديثة على الإنتاج، مواجهة الفقر و توفير فرص العمل، إشباع الحاجات الأساسية، و تعظيم الرفاه بالزيادة المستمرة فى السلع و الخدمات، وتوحيد و توسيع السوق الداخلى و ترابط الإقتصاد وتكامله ، إنما هي فى تقديرنا وبالأساس توسيع مدى حرية الخيارات المفتوحة امام المجتمع وبذلك تكتسب طابعها الديمقراطى و الإنسانى.

وفى ظروف التخلف التى تعانيها بلادنا فإن التنمية لن تكون إلا عملاً واعياً و مخططاً بمجموعة متكاملة من السياسات الثقافية و العلمية و الإقتصادية و الإجتماعية و المؤسسية

والقانونية ، ولأننا لن نستطيع في هذا الحيز المحدود ، وفي وثيقة ذات طابع عام أن نوضح بدرجة كافية من التفصيل تصورنا للتنمية ، فإننا نكتفي بالإشارة للقضايا المفتاحية:

• **شروط التنمية:**

شروط التنمية الأساسي وجود سلطة تجعل من التنمية تحديها الأول ، سلطة تعبر عن مصالح المجتمع و تستنهض و تعبئ كامل طاقاته المادية و المعنوية في اتجاه النهضة والتقدم.

• **المدخل للتنمية:**

المضمون الأساسي لعملية النهضة هو إنتقال البلاد إنتقالاً إبداعياً من مجتمع رعوي زراعي إلى مجتمع حديث. والمدخل لذلك هو رأس المال الإجتماعي ، بتغيير البنية الذهنية السائدة ، تغييرها من ذهنية تقليدية قائمة على الإلتباع و التكرار و الجمود و المسلمات الإطلاقيه إلى ذهنية نقدية إبداعية مبنية على التساؤل وعلى الفحص والإختبار ، و على المبادرة والتجديد و الإستقلالية و المسئولية ، و هذا بالإضافة إلى بث روح جديدة تجاه العمل و الزمن و المال العام .

ثانياً : أهداف مرحلية :

(١) السلام عبر وقف الحرب و معالجة آثارها و استئصال مسبباتها.

(٢) إسقاط النظام الديكتاتوري والإنتقال الديمقراطي.

الباب الثالث

الوسائل و الاليات

أولاً : الوسائل و الاليات

(١) الوصول الى السلطة :

يعتبر الوصول إلى السلطة و الحكم من أكثر الأدوات و الوسائل السلمية فاعلية بالنسبة للأحزاب لأغراض إنجاز البرامج و الرؤى و التصورات الحزبية. نحن لسنا زاهدين فى السلطة طالما اننا سنعمل من أجل الوصول اليها بالوسائل الديمقراطية التي تتفق والأفكار التي نؤمن بها.

(٢) الديمقراطية والتوافق :

تعتبر الديمقراطية من الناحية الموضوعية و الإجرائية وسيلة من وسائل ممارسة العمل السياسى ، فهى وسيلة تنظيم الخلاف و إدارة الصراع ، كما إن التوافق من جانب اخر يعتبر وسيلة ديمقراطية و لكن بإجراءات و محتوى مغاير. يعتمد المؤتمر السودانى الديمقراطية كوسيلة لتنظيم و إدارة الصراع السياسى و الاجتماعى، و يجتهد من اجل العمل فى مجتمع ديمقراطى، و إذا اقتضت المصلحة العليا للبلاد فى الظروف الاستثنائية التوافق الوطنى العام فإن الحزب سيعمل له بكل ما أوتي من جهد و عمل.

(٣) المقاومة السلمية :

فى ظل الظروف الحالية ، و بالنظر الى معاناة بلادنا من نظام حكم ديكتاتوري إستولى على السلطة بإنقلاب عسكري ، و فى ظل تعدد الخيارات النضالية الرامية الى إنهاء حكم نظام الانقاذ ، يتبنى حزب المؤتمر السودانى وسائل المقاومة السلمية ، و أدوات النضال السلمى الديمقراطى من أجل إحداث التغيير السياسى بإعتبار ان هذه الوسيلة من أكثر الوسائل اتساقاً مع الأفكار و الرؤى الاساسية للبرنامج الذي يتبناه الحزب.

٤) المعارضة السلمية :

فى حال الإنتقال الى مجتمع ديمقراطى مفتوح ، ينافس الحزب فى الإنتخابات العامة بغرض الوصول إلى السلطة، فإذا فشل فى الوصول إليها فإنه يعمل على تشكيل معارضة سياسية سلمية ، يراقب بها اداء الحكومة و يعمل على عدم إنحرافها عن مصالح الشعب و يتبنى الخطط و البرامج البديلة للخطط و البرامج الحكومية.

٥) الحوار :

يعتبر المؤتمر وعاء دائم للحوار المستمر بين أعضائه من جهة، و بينهم و الآخرين من جهة اخرى. إننا نعلم ان حزينا واحد من أحزاب و قوى اجتماعية عدة ناشطة فى الشأن السياسى السودانى و لهذا السبب فإننا نعتمد الحوار مع الآخرين كوسيلة مثلى لحل الخلافات وللتأسيس للعمل المشترك مع القوى السياسية الاخرى.

٦) التنظيم:

يعمل الحزب على حشد الطاقات البشرية و المادية، و استقطاب العناصر الأكثر وعياً و التزاماً و قدرة على الإلتحام بالجماهير و قضاياهم و التعبير عنها. كما يعمل على إنتاج نظام حزبي متماسك ينظم العلاقات الأفقية و الرأسية داخل التنظيم و ذلك بإعتماد أسلوب الإدارة اللامركزية لفرعيات الحزب و تكويناته الفئوية و المهنية و فرعياته بالداخل و بالخارج بما لا يخرج عن الخط السياسى العام للحزب و كما هو منصوص عليه فى النظام الأساسى للحزب.

٧) التحالفات:

لإنجاز مشروعنا نقر مبدأ التحالفات مع القوى التي تعبر عن روح مشروعنا و التي تقود إلى تحقيق أهداف هذا البرنامج و نرفض فى ذات الوقت و بشكل قاطع التحالف مع أي قوى تشارك فى الإجرام فى حق شعبنا .

الباب الرابع

القضايا النظرية و المناهج الفكرية

يطرح الواقع السوداني مجموعة من القضايا و الأطروحات التي تتطلب اعمال الفكر من اجل ايجاد الحلول لها ، او اعمال الفكر من اجل استلهاام فكر سودانى ناتج عن تلك القضايا النظرية ، او معبر عن اشكاليات تطرحها المواضيع النظرية ، ومن ثم فان هذا البرنامج يطرح القضايا النظرية الاتية:

١) المناهج الفكرية:

ينفتح الحزب على كافة ضروب المعرفة العلمية العالمية في تحليله للظواهر الإجتماعية ولطبيعة الصراعات و الأزمات داخل الدولة السودانية مراعيًا في ذلك الخصائص التي تميز المجتمع السوداني عما عداه من مجتمعات و ذلك دون إنكفاء أو تبعية فكرية. كما يضع الحزب في الإعتبار المساهمات القيمة التي صيغت في مسارات حركة المستقلين و تطورها عبر مناهج التحليل الثقايف و جدل المركز و الهامش بما وفرته من أدوات في فهم أعمق لطبيعة الصراع داخل الدولة السودانية منذ تكوينها الأولي. كما يشجع الحزب و يفتح أبواب التطوير المستمر لأدوات و مناهج التحليل العلمي و ذلك عبر الحوارات المستمرة داخل أروقته و بينه و بين جماهير الشعب السوداني على إختلاف مشاربهم و إنتماءاتهم.

٢) الإستقلالية :

هي التفكير والعمل من موقع الحرية ، حرية الفرد الناتجة من تحرره من القيود الأيديولوجية و أنماط التفكير الأحادية و أشكال الإستلاب العقائدي و الفكري والثقافي. ترتبط الاستقلالية بهذا المعني بموقفنا من التحيزات الايديولوجية و الثقافية فهي تجاوز لمكبلات العقل من رؤي و تصورات تشكل رؤية الانسان لنفسه و لغيره ، فهي موقف حيادي إيجابي من الواقع القائم و إشكالاته.

٣) الوطنية السودانية:

يتكون السودان من عدد من الثقافات و الإثنيات المختلفة، و يتحدث السودانيون عدداً من اللغات السودانية و يدينون بعدد من الأديان المختلفة، و الدولة فى السودان بنيت على مجتمعات ما قبل رأسمالية متعددة من حيث الأديان و الثقافات و الإثنيات و متفاوتة من حيث التطور التاريخى. إختلف السودانيون كثيراً حول هويتهم القومية، هل هم عرب، أم افارقة، أم خليط من هذا و ذلك، أم هم محض سودانيين، و ساهم هذا الإختلاف كعامل من عوامل إندلاع الحروب الأهلية، كما تخلفت الدولة الى الوراء و تراجعت وهي تتجادل حول هويتها القومية.

إن منظورنا لقضية الوطنية السودانية يقوم على الاعتراف بحقيقة اننا شعب متعدد و متنوع ثقافياً واثنياً ودينياً، وبالتالي نحن شعب لا يمكن ان يختار هويته الثقافية فى الراهن الا تعسفاً، ذلك ان أى اختيار يعنى اقصاء الذين لا يعبر عنهم الخيار فعلياً و من ثم فإن الأوفق لنا هو التعايش بين مكونات الدولة السودانية فى ظل واقع دستوري يسند التعدد و التنوع، و التخلي عن فكرة الهوية الاحادية، و الإرتفاع بها من الظرف الى المستقبل، فالهوية شأن متغير و لا يمكن اختزاله فى تعريف جامد أو تصنيف مسبق.

٤) المواطنة :

إن المواطنة توجب الاعتراف بأن جميع الفئات والكيانات فى السودان هم مواطنون سودانيون بالأصالة وأن القوانين فى السودان يجب أن تعاملهم بمساواة تامة عبر الفرص المتساوية وصولاً إلى حق الحفاظ على خصوصية هوياتهم و تاريخهم و تراثهم فى إطار الدولة السودانية. وأن من حق كافة الجماعات و الفئات أن تجد دورها كفئات أصيلة فى عملية صنع القرار فى الدولة السودانية، بعيداً عن أسر مفاهيم الأقلية و الأغلبية الزائفة والجائرة. إن المواطنة تعنى أن الحقوق تتأسس على رابطة الجنسية بين الدولة و المواطن، و تعنى أن الدولة لن تمنح لاي مواطن امتيازاً على أساس الدين أو العرق أو النوع إلا فى إطار التمييز الايجابي للمجموعات المهمشة و ذلك فى أوضاع الإنتقال.

٥) العدالة الإجتماعية:

إن التفاوتات التاريخية التي صنعتها سياسات الدولة السودانية، أدت إلى خلق تباينات شاسعة بين سكان الوطن الواحد، الأمر الذي ترتبت عليه الأزمات و المآسي الراهنة التي يعاني منها وطننا، الشيء الذي يتطلب العديد من المعالجات لردم هذه التفاوتات، ولهذا يتبنى حزب المؤتمر السوداني في برنامجه هذا مفهوم العدالة الإجتماعية كمفهوم أصيل وقيمة أساسية تعبر عن تطلعات شعبنا في الحياة الكريمة. إن نظرتنا لمفهوم العدالة الإجتماعية يهدف إلى إزالة الفوارق الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، و بتبني سياسات تتحاز إلى الفقراء و المجموعات الأكثر تهميشاً و ذلك لتحقيق المساواة و تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد الشعب و مكوناته بغض النظر عن الدين أو اللون أو العرق أو الثقافة أو الجنس أو أي أساس يتم التمييز على أساسه.

٦) الديمقراطية التعددية:

يستند هذا البرنامج على رؤى إبداعية لمشروع نهضة وطنية تستند إلى التراث السوداني والخبرة الإنسانية العالمية في مواءمة ضرورة مع شروط و أوضاع المجتمع المحلية. وتهدف هذه الرؤى لخلق تربة فكرية جديدة قوامها التعددية و البعد الإقتصادي و الإجتماعي والثقافي للحقوق المدنية والسياسية و جملة المفاهيم التي تتيح أكبر قدر ممكن من الحريات للمواطنين مع حماية أكبر تنوع ممكن و إثرائه لهذا التنوع و إعترافه بالآخر المختلف و إحترام حقه ليس في الإختلاف فقط و إنما في التعبير عن هذا الإختلاف وفق ضمانات مؤسسية نافذة ليس على مستوى القوانين فحسب بل على مستوى الثقافة السياسية و التربية الإجتماعية.

هذه الرؤى هي فضاء نظري وعملي يتعلق بمدى تحقق مبدأي المشاركة الجماعية في إتخاذ القرارات والمراقبة الشعبية لتنفيذها وتستند في ذلك على الحوار المباشر و الإقناع الصبور لأنها تفترض الإختلاف و التعدد و تقره كحق أصيل و تنطلق منه كواقع و تتوسل به لإتخاذ القرارات السليمة بحيث تصبح الديمقراطية ليست مجرد نظام للحكم فحسب،

وإنما شكل للحياة و طريقة للتفكير و أسلوب للتعامل في نظام إجتماعي حديث. كما أنها تعني الإطار المفاهيمي الذي يسمح عملياً بتجديد قوى المجتمع وتحديثه.

(٧) حقوق الإنسان:

يتبنى حزب المؤتمر السوداني المفاهيم الكونية لحقوق الإنسان، ويسعى لأن تطبق الدولة جميع هذه المفاهيم و أن يوقع السودان على جميع الإتفاقيات الدولية بما فيها الإتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان ، وتشمل رؤية الحزب كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كحق الحياة و حق الإعتقاد و التفكير و التنظيم و تكوين الأحزاب و النقابات والتظاهر السلمي و الإنتقال و الإنتفاع بالأماكن العامة و الحق في محاكمة عادلة و نزيهة و كافة حقوق الانسان الجماعية و الفردية، الخاصة والعامة ، السلبية و الإيجابية المنصوص عليها في العهود و المواثيق الدولية و الإقليمية.

هذه الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن تحقيقها بشكل كاف إلا بعد تحقيق حرية الأفراد والجماعات من الفقر فالحرية الأساسية هي الحرية من الفقر. لذا يسعى حزب المؤتمر السوداني لإستحداث برامج تضع حقوق الإنسان الإجتماعية والإقتصادية موضع التنفيذ العملي.

(٨) إستقلال مؤسسات الدولة:

ينطلق حزب المؤتمر السوداني من قناعة موضوعية بأن الدولة هي مجموعة من المؤسسات التي تفوض داخل رقعة جغرافية ما بغرض تنظيم العلاقات الاجتماعية و الإقتصادية بين ساكنيها، وهذا التفويض يتضمن حق إحتكار العنف الشرعي و تقنينه بالقوانين والتشريعات اللازمة، كما إننا في حزب المؤتمر السوداني نؤمن بأن جوهر الديانات واحد وهي تلتقي جميعاً في الحضّ على صون حياة الإنسان و كرامته و إعلاء قيم العدالة والمساواة و التسامح و الإيثار و السلام و المحبة.

لهذا يدعو الحزب لضمان حرية الإعتقاد و الضمير بحيث تكون الدولة علي درجة من الإستقلال عن الأفراد وعن كل الجماعات داخلها، وظيفتها حماية حقوق الأفراد والجماعات وذلك من خلال :

• توزيع الفرص بعدالة ومساواة بين أفرادها دون إعتبار للانتماءات (دينية، عرقية، نوعية...الخ) .

• حماية التعايش السلمي، ومنع تعدي فرد على آخر أو جماعة على أخرى، وفقاً للحقوق المذكورة اعلاه.

• يتساوى جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، و لا يحق لأي جهة مهما كانت ممارسة أي تمييز أو التسبب في أي أضرار على المواطنين أفراداً أو جماعات على أساس الدين أو العقيدة.

• يلتزم الحزب باحترام تعدد الأديان والمعتقدات الروحية، ويلزم نفسه بالدفاع عن حرية المعتقدات ومنع الإكراه وإثارة النفرات والفتن الدينية.

• يتبنى الحزب حظراً قانونياً على إستغلال الأديان السماوية أو المعتقدات الروحية لإشاعة البغضاء أو الإستعلاء أو التحقير أو الفتنة الوطنية.

• يستلهم الحزب جوهر الحرية الروحية والتسامح الديني والتعاقد الأخوي والتماسك الأسري و قيم التراحم و التكافل الراسخة في كافة الأديان التي يعتقد فيها السودانيون و السودانيات.

إن إمتناع الدولة عن كافة أشكال التحيزات تجاه الأديان أو الأعراق أو النوع الإجتماعي من شأنه أن يضع المجتمع على قاعدة فكرية و عملية سليمة قوامها المصالح المشتركة والحرية الفكرية و يقطع الطريق أمام كل إدعاء باحتكار الحقيقة و إمتلاك الحق الإلهي في قهر الآخرين ، فتزول بالتالي أهم مصادر الإقصاء الإجتماعي و اضطهاد الرأي المخالف مما يسهم في إجتثاث فكرة اللجوء للعنف سبيلاً لنيل الحقوق و دفع المظالم. كما أنه ينزه الأديان و المعتقدات عن تلاعب تجار الدين من من يسعون لاعتلاء السلطة ومراكمة الثروات بإستغلال عواطف المتدينين و معتقداتهم و تجربة حكم الجبهة الاسلامية في السودان تقف شاهداً على تمزيق هذا المنهج البائس للبلاد و على شن حرب الإبادة الجماعية بالإحتماء بنصوص الدين و على تشويه تدين أهل السودان بصورة غير مسبوقة في تاريخه.

٩) العدالة الانتقالية :

يعتبر السودان من البلاد التي عانت طوال عقود متتالية من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، ومن الإنتهاكات الكبيرة للقانون الدولي الانساني، الأمر الذي أدى إلى سقوط مئات الالاف من الضحايا مخلفين وراءهم عائلات و قصصاً من الدموع و المعاناة. ياخذ هذا البرنامج بمبادئ و فكرة العدالة الانتقالية التي تهتم اساساً بالتوثيق للإنتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، وكشف حقيقة تلك الإنتهاكات و المتورطين فيها و إعلان ذلك للجمهور ، و محاسبة الأفراد المتورطين فى الإنتهاكات و تعويض الضحايا و أسرهم بما يمكن ان يكون محققاً للعدالة بالنسبة اليهم.

الباب الخامس

نظام الدولة

(١) نظام الحكم :

بتطبيق المبادئ الاساسية على الواقع السوداني فإن تبني نظام حكم مدني ديموقراطي تعددي لا مركزي راشد ، هو الذي يركز الممارسة السياسية بما يحقق عملياً مبدأ فصل السلطات حيث يقوم البرلمان المشكل عبر إنتخابات حرة و نزيهة في ظل الديمقراطية التعددية بالتشريع و مراقبة الجهاز التنفيذي ، و تكون الحكومة المنتخبة على ذات الطريقة مسؤولة عن التنفيذ، و يكون القضاء مستقلاً لحماية الدستور و الفصل في النزاعات، كما يجب توفير ما من شأنه أن يؤسس لمنافسة عادلة بمراعاة أن تتم الإنتخابات وفق قوانين واضحة تلتزم التوزيع العادل للدوائر الجغرافية حسب الثقل السكاني.

لهذا فإن هيكل الدولة الذي يتبناه حزب المؤتمر السوداني يتكون من:

أ/ راس الدولة :

هو رئيس الجمهورية، و ينتخب مباشرة من الشعب، و يكون رمزاً للسيادة، و قائداً أعلى للقوات المسلحة، و رئيساً للسلطة التنفيذية. تنظم الإنتخابات العامة في كافة أرجاء البلاد كل خمسة سنوات و تلتزم أقصى معايير الشفافية و النزاهة و لا يحق لشخص أن يتولى منصب رئيس الجمهورية لأكثر من دورتين انتخابيتين.

ب/ مجلس الوزراء:

يعين رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء و الذي يقوم بدوره بتشكيل حكومته التي يصادق عليها البرلمان الإتحادي و يكون المجلس محاسباً أمام البرلمان و يمكنه أن يسحب منه الثقة في حال إخفاقه في القيام بمهامه وفقاً للوائح و النظم الديمقراطية التي يجيزها البرلمان لتنظيم أعماله.

ج/ البرلمان الإتحادي:

- تتكون السلطة الإتحادية التشريعية من برلمان إتحادي يتم إنتخابه ديمقراطياً بتمثيل عادل للأقاليم المختلفة.
- يقوم البرلمان الإتحادي بمهام التشريع و رسم السياسات العامة و مراقبة أداء الأجهزة المختلفة.
- تكون الأجهزة التنفيذية الإتحادية مسؤولة أمامه عن تنفيذ سياسات و برامج محددة يقرها البرلمان الإتحادي و تخضع لمحاسبتة و رقابته.
- يحق للبرلمان الإتحادي تكوين أي أجهزة يراها ضرورية لمباشرة مهامه في التشريع والمراقبة والمحاسبة.
- يكون البرلمان الإتحادي هيئة مستقلة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان والتوعية بها.
- يشرف البرلمان الإتحادي على تشكيل مجالس قومية متخصصة في المجالات المهنية و الفنية المختلفة تعنى بوضع الدراسات و الخطط و البرامج العلمية المستقبلية.
- يكون البرلمان الإتحادي وحدة مسؤولة عن الأجهزة القومية المستقلة ضمناً لقوميتها و إستقلالها و حيدتها كجهاز الخدمة المدنية و القضاء و القوات النظامية و الجامعات و مراكز البحوث العلمية و المصرف المركزي و المجالس المتخصصة.
- يضع البرلمان الإتحادي قانوناً ديمقراطياً للإنتخابات يتبع أسلوب القائمة النسبية المفتوحة مع تحديد نسبة مئوية من المقاعد للنساء.

د/ السلطة الإقليمية:

تقسم البلاد الى ستة أقاليم هي الشمالى/الخرطوم/ الشرقى/الأوسط/كردفان/دارفور ويكون على رأس كل إقليم حاكم للإقليم ينتخب من الجمهور بالإقليم، ويتم تكوين حكومات اقليمية بكل إقليم. كما تعزز من سلطات الأقاليم بكفالة الضوابط والقوانين التي تؤمن الموارد اللازمة للأقاليم و تتم حماية هذه الموارد بمفوضية لتوزيع الإيرادات على

أسس عادلة و لا تخضع هذه المفوضية للسلطة الاتحادية بل تكون مستقلة بما يمكنها من ممارسة مهامها على الوجه الأكمل.

- يتكون كل إقليم من عدد ملائم من الوحدات الإدارية (المحافظات - المجالس المدنية والريفية - المحليات الشعبية....إلخ).
- ينشأ في كل إقليم برلمان عبر الإنتخاب الديمقراطي الحر في المحليات الشعبية والمجالس المدنية و الريفية و المحافظات.
- يصادق البرلمان على الحكومة الإقليمية التي يقترحها حاكم الإقليم المنتخب فيه، و تكون مسؤولة امامه عن أداء المهام التنفيذية التي يقرها البرلمان الإقليمي و يحق له محاسبتها و تغييرها وفقاً للوائح و نظم ديمقراطية يجيزها البرلمان الإقليمي.

٢) الدستور :

الدستور هو القانون الأعلى بالبلاد ، و يحكم مستويات الحكم كافة ، و أحكامه ملزمة لمؤسسات الدولة القومية و الإقليمية ، ترعاه السلطة القضائية و تراقب تطبيقه و الإلتزام به ، و يتم وضعه عبر عملية ديمقراطية تضمن مشاركة كافة مواطني و مواطنات البلاد و إدماج الآراء المختلفة في كافة مراحل صناعته وصولاً لإجازته عبر إستفتاء شعبي حر و نزيه و يجب أن لا يخالف أي نص من نصوصه المواثيق العالمية لحقوق الانسان و التي تضمن في دستور البلاد و تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

أ. محتويات ومشمولات الدستور :

يحوي الدستور و يشتمل على الآتي :

اولاً : نظام الحكم اللامركزي.

ثانياً : الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية.

ثالثاً : الإيرادات المالية.

رابعاً : السلطات القومية و الاقليمية.

خامساً : حقوق الانسان و حرياته و الضمانات.

ب. إجراءات وضع الدستور :

أولاً : مؤتمر قومي دستوري تشارك فيه القوى السياسية و المجتمع المدني.

ثانياً : لجنة لصياغة المسودة .

ثالثاً : عرض المسودة للقوى السياسية و المجتمع المدني.

رابعاً : الإستفتاء الشعبي

٣) السلطة القضائية :

هى الجهة المختصة بالفصل فى النزاعات وفقاً للدستور و القانون، تتولى حماية الدستور ، وتمتع عن تطبيق أى قانون مخالف لأحكامه، كما تفض النزاعات، وهى سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية و التنفيذية، و يضمن القانون إستقلال السلطة القضائية وقوميتها.

٤) النيابة العامة :

النيابة العامة جهاز عدلى شبه قضائى تنوب عن الدولة فى المقاضاة بإسمها، و تمثل المجتمع فى المحاكم ضد المجرمين و المشتبه بهم، وهى جهاز مستقل و قومي و يعمل البرنامج من اجل ضمان إستقلال و نزاهة و كفاءة النيابة العامة.

٥) المحاماة :

يراعى و يؤكد على أهمية دور مهنة المحاماة فى إشاعة العدل و يكفل لهذه المهنة الإحترام و الإستقلالية بما يمكنها من أداء وظيفتها.

الباب السادس

الرؤى السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية

أولاً: الرؤية السياسية :

(١) إنهاء الحرب و بناء السلام:

ظلت قضية الحرب الأهلية في السودان قضية مركزية طوال سنين حكمه الوطني لذلك يضع حزب المؤتمر السوداني على عاتقه مهمة الإسهام في إنهاء الحرب عبر معالجة جذورها و بناء السلام الإجتماعي بكل ما يتطلبه من إجراءات تشمل الآتي:

- إعادة هيكلة الدولة السودانية بحيث تعبر بالفعل عن كافة مكوناتها الثقافية والإجتماعية.
- إقامة نظام ديمقراطي تعددي فيدرالي، و كفالة عدالة توزيع السلطة و فرص التنمية و الثروة بين أقاليم البلاد.
- المحاسبة الجنائية على إنتهاكات حقوق الانسان (جرائم الحرب، القتل خارج نطاق القانون، التعذيب)، وعلى جرائم الفساد.
- الشروع في عملية مصالحة شاملة عبر مناهج العدالة الانتقالية التي تبرىء الجراح وتعالج الإنتهاكات الجسدية و النفسية للضحايا و تعوضهم التعويض العادل وتكشف الحقائق و تخير الضحايا بين العفو أو اللجوء للقضاء.
- حل الميليشيات و جمع اسلحتها و حظر حمل السلاح لغير أفراد القوات النظامية.
- النص دستورياً على إلزامية المواثيق الدولية لحقوق الانسان.
- الإقرار بالتعددية الدينية و الثقافية و الإثنية في البلاد، و أن تكون المواطنة هي أساس الحقوق و الواجبات، و حظر التمييز على أساس الدين أو الثقافة أو العرق أو النوع إلا ان يكون تمييزاً إيجابياً لصالح الجماعات المهمشة في أوضاع الإنتقال

- الإقرار الفكري و اللفظي و العملي في المغايرة و الإختلاف و نشر ثقافة و قيم الديمقراطية و السلام و الرحمة و التسامح.
- النص دستورياً على عدم جواز سن أي قوانين تضير بحرية الضمير أو بحرية العبادة أو بحرية البحث العلمي ، وعلى عدم جواز أية قوانين تميز ضد النساء أو ضد أي مجموعة بسبب إنتمائها الديني أو الثقايفي أو العرقي.
- محاربة أي شكل من اشكال العنصرية وممارسة الرق والسعي العملي الجاد لتحقيق المساواة الفعلية بين أبناء الوطن.
- إصاح المناهج التعليمية بحذف المواد و الطقوس ذات الصبغة الأيديولوجية المغلقة.
- إعادة بناء الرسالة الإعلامية في أجهزة الإعلام بحيث تروج لثقافة السلام و قيم الديمقراطية و الرحمة و التسامح.
- معالجة أوضاع النازحين واللاجئين، و إعادة التوطين و توفير مقومات الإستقرار من خدمات و وسائل إنتاج
- إستقطاب العون الدولي لبرامج اعادة التوطين و إعادة التاهيل.
- إستقطاب دعم السودانين بالمهاجر لصالح برامج إعادة التاهيل

٢) الترتيبات الانتقالية :

سواء تم التغيير عبر الثورة الشعبية ، او بأى وسيلة اخرى ، يتبنى حزب المؤتمر السوداني قيام فترة إنتقالية تمتد لأربعة سنوات تتبع فيها ترتيبات إنتقالية تتمحور حول الحفاظ على أمن و سلامة المواطن، و إدارة شؤونه بما يحقق الأمان فى الجسد و الممتلكات و الملبس و المأكل و المشرب ، و التأسيس للمرحلة المقبلة من خلال وضع دستور دائم للبلاد، والإصلاح المؤسسي للبنى القانونية و السياسية و الاجتماعية.

٣) الخدمة المدنية:

- الخدمة المدنية جهاز مستقل و محايد يخدم كافة المواطنين على قدم المساواة وليتمكن من ذلك يجب أن يسود حكم القانون و أن ينشأ نظام ديمقراطي يحميه من تغول الشموليات.

- يكون التعيين في الخدمة المدنية على أساس الكفاءة و التمثيل العادل لكافة قوميات السودان و أقاليمه مع ضرورة إعمال مبدأ التمييز الايجابي في سنوات الإنتقال لمعالجة الخلل التاريخي الذي أبعد العديد من المجموعات و الفئات الاجتماعية.
- ترتبط هياكل و نظم الجهاز الاداري بالأهداف الوطنية و التنمية للدولة وسياساتها الكلية.
- إنشاء مفوضيات لها شخصيتها الاعتبارية وفقاً لقانون خاص لتتمكن من الإشراف والمتابعة و الحماية لمؤسسات الخدمة المدنية المختلفة.

(٤) الأجهزة النظامية:

- القوات المسلحة و الشرطة المدنية و جهاز الأمن أجهزة قومية و مهنية تخضع للقوانين و التشريعات الوطنية و تلتزم بها.
- حل كافة المليشيات المسلحة و جمع سلاحها و إعادة دمج مقاتليها في الحياة المدنية و العسكرية وفق أسس و معايير متفق عليها.
- تتبع الأجهزة الأمنية لسلطات الدولة السياسية و تقتصر مهامها على جمع المعلومات و تحليلها و رفق السلطة بالنصح و المشورة.
- ترشيد الصرف على الأجهزة النظامية بصورة تضمن الأجر المجزي لمنتسبيها والذي يتوافق و خطورة المهام الملقاة على منتسبيها و رفع مستوى تدريبها وفقاً لأحدث المناهج التي توصلت لها التجربة البشرية.
- إدماج مناهج حقوق الانسان في المقررات التدريبية للأجهزة النظامية و رفع الوعي القانوني و الحقوقي لمنتسبيها.

(٥) قضايا الأرض:

قضية ملكية الأرض هي أحد مصادر النزاعات في السودان لذا يعمل حزب المؤتمر السوداني على إيجاد حل جذري لهذه القضية عبر إتباع المبادئ الآتية:

• الدولة هي الكيان الجغرافي الذي تراضى عليه الناس و الذي بداخله لابد من تفعيل قوانين الملكية الحرة أو الإيجارية أو الحيازة للأرض - على حسب مقتضى الحال - بما يعود بالمنفعة العامة للمجتمع و لا يتعدى على حقوق الأفراد أو الجماعات.

• إنشاء مفوضية مستقلة للأراضي تقوم بالتحكيم في النزاعات الأهلية حول ملكية الأرض.

• إبتدار مراجعة شاملة لقوانين ملكية الأرض عبر عملية ذات مشاركة شعبية واسعة.

(٦) حماية البيئة:

إنجاز التنمية المستدامة هو واحد من التحديات التي تطرحها بإلحاح مشاكل تلوث البيئة والتبذير والهمجية إزاء الموارد الطبيعية. إننا مع إستثمار عقلائي للموارد الطبيعية من وجهة نظر المجتمع ككل و مصلحة الأجيال اللاحقة. وتتخذ الدولة التدابير التشريعية والمؤسسية لحماية البيئة، وتعمل على خلق وعي بيئي عام وتضع قضايا البيئة ضمن المنهج الدراسي، و تستفيد من الجهد الطوعي- خصوصاً منظمات حماية البيئة و منظمات الشباب و بالتعاون مع الهيئات الدولية تسعى لمواجهة المشاكل البيئية في السودان مثل: الزحف الصحراوي ، تلوث المياه، جرف التربة والهدام، مخلفات الصناعة، إضافة إلى ضمان الحياة البرية المهددة بالإنقراض نتيجة للحرب والصيد العشوائي.

(٧) أجهزة الإعلام :

تطبيق مبدأ القومية في أجهزة الدولة الإعلامية و إعتبارها معبرة عن حالة الشعب السوداني ولسان حال الدولة السودانية و ليس حصراً علي حكومة أو تنظيم بذاته أو ثقافة بعينها وعلى الصعيد ذاته يعمل الحزب علي ترسيخ و تمتين مبدأ حرية التعبير و إحترام الرأي الآخر، مع ترسيخ مبدأ الحوار ونبذ العنف أياً كانت الاسباب والدواعي عليه فإننا في حزب المؤتمر السوداني نرى أن وسائل الإعلام يجب أن تكون فاعلة في:

١. نشر الثقافات والتعريف بها للعالم وتطويرها وإسهامها في :

- أ - التعريف بالثقافات السودانية بتنوعها وتعدد مصادرها.
- ب - إعتبارها موضوعاً لممارسة الحوار و الجدل الثقافي السلمي .
- ج- التأكيد على حرية الرسالة الاعلامية والنشر وحرية إمتلاك مؤسساتها ووسائلها المقروءة و المسموعة و المرئية.
- د - إرساء ثقافة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
- هـ - التأكيد على المشاركة و الشفافية و الرقابة على مؤسسات الدولة.
- و- التأكيد على حقوق الانسان وفق المعايير الدولية و العمل على حماية المجتمع من أي انتهاكات لها.
- ز- دعم القيم الإيجابية وسط المواطنين من صدق و أمانة و حب للعمل و بث الأمل لإمكانية التغيير لواقع أفضل .

٢. لذلك يرى حزب المؤتمر السوداني ضرورة الآتي :

- أ - قومية وسائل و وسائل الإعلام و الإتصال المملوكة للدولة .
- ب - حرية الصحافة والمطبوعات و وسائل الإعلام المسموعة و المرئية و المقروءة .
- ج - حرية التعبير و النشر و إمتلاك وسائلها المقروءة و المسموعة و المرئية .

٨) السياسة الخارجية:

يستند حزب المؤتمر السوداني في تصوره للعلاقات الخارجية على المبادئ التالية:

- إن وعينا بذاتنا و اعتزازنا بتقاليدنا يجب الا يكون مدعاة للتعصب والإنغلاق و لا خصماً على الانتماء الرحيب للإنسانية ، و لا نقيضاً لتعاوننا مع الشعوب الأخرى من موقع التكافؤ و العطاء المتبادل ، فنسعى لتبادل المنافع و التجارة و الخبرات و المعارف و الصداقة مع كل الشعوب.
- تنطلق السياسة الخارجية من مصالح اهل السودان و تقوم على الإخلاص والمسئولية تجاه مصائر الشعب و الوطن.

- الاستفادة من تكوين السودان الثقافى المتعدد لفعالية مزدوجة وعلاقات متينة بالعالمين العربي والافريقي.
- إستناداً على مبدأ وحدة الشعب السوداني فى شطري البلاد، نعمل على إنشاء إتحاد سوداني بين دولتي السودان و جنوب السودان المستقلتين.
- الإهتمام بصياغة علاقة جوار صحي بدول الجوار تقوم على مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية و التكامل الإقتصادي و الإجتماعي بينها.
- دعم دور أكبر للمؤسسات الدولية و التعاون الدولي فى القضايا الإنسانية العامة كصيانة السلام و تصفية الفقر و حماية البيئة و حقوق الانسان و فى درء الكوارث و الأوبئة و مكافحة الإرهاب و المخدرات و الجريمة المنظمة.

(٩) المجتمع المدني:

يعول عليه الحزب للإسهام فى التغيير الايجابي لبناء الدولة السودانية. و ذلك بتوطيد قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان و مبادئ الحكم الراشد (المشاركة - الشفافية - المحاسبة والديمقراطية) و بناء السلام.

ويشدد الحزب على:

- أهمية استقلال المجتمع المدني عن دوائر الإستغلال الحكومي و الحزبي.
- أن تعمل المنظمات بكامل حريتها وفقاً للدستور و القانون.
- أن تتحول المنظمات إلى قوة ضغط لا يمكن تجاوزها بما يمكنها من التأثير على القرار السياسي و الإسهام فى التغيير الإجتماعي..
- أن تجد قوانين عمل طوعي ايجابية وفقاً للمعايير الدولية.

(١٠) التخطيط الاستراتيجي والرؤية الوطنية:

وضع خطة إستراتيجية قومية تلتزم الدولة بتنفيذها على كافة المستويات تتبنى النهضة التنموية الشاملة.

ثانياً: الرؤية الاقتصادية و الإجتماعية :

١) نموذج التنمية و النظام الإقتصادي:

يرى الحزب أن يكون الإقتصاد محكوماً بتوجهات و بعمليات و قوانين تهدف إلي تذويب الفوارق بين العمل الذهني و العمل الجسماني و بين المدينة و الريف ، و مرتبط بتوجهات إجتماعية لتقليص الفوارق بين الرجل و المرأة ، و الإهتمام عموماً بكيفيات الحياة و ربطها بالإنتاج من خلال إعطاء الأولوية لعمليات الإنتاج علي بقية عمليات الإقتصاد الأخرى ، و ربط مقادير الكسب بمقادير العمل و الجهد ، و ذلك لا يتم إلا بمحاربة نمط الاقتصاد الطفيلي السائد و توجيه الإقتصاد تنموياً في نفس الوقت، و إدخال التكنولوجيا في عمليات الإنتاج. إن تطوير الريف هو المدخل الصحيح لحل كافة المشكلات الأخرى، و من أهم مهام التغيير في السودان لأنها تحتاج إلي إجراءات عادلة و حازمة في نفس الوقت وذلك ببرامج التطوير و البنيات الأساسية.

يسعى حزب المؤتمر السوداني إلى تنمية متوازنة مستدامة ذات طابع إنساني ديمقراطي، و يعتقد أن آليات السوق رغم أهميتها غير كافية لوحدها في تحقيق التنمية، لذلك فإننا مع دور نشط و متوازن للدولة، دور يستهدف دعم التنمية و يوفر إطاراً ملائماً من السياسات و المؤسسات لصالح نمو كافة المشاريع الإنتاجية سواء قطاع عام أو خاص أو تعاوني أو مختلط. و يوازن ما بين زيادة كفاءة الإنتاج و الفعالية الإقتصادية و ما بين إعادة توزيع الدخل و فرص التنمية بصورة أكثر عدالة سواء بين الفئات الإجتماعية أو أقاليم البلاد، و يراعى تقليل الكلفة الإنسانية و العواقب الإجتماعية و البيئية للتنمية.

إن النظام الإقتصادي الذي نسعى إليه يستفيد من آليات السوق كالمنافسة و الحساب الإقتصادي و مؤشرات الأسعار و الربحية في حفز الإنتاج و زيادة كفاءة الإقتصاد، ولكنه في ذات الوقت يستدعي الدولة كي ترافق و تتحقق و تتدخل حتي يكون الإقتصاد لصالح غالبية المجتمع و لتلبية حاجاتهم الأساسية. تبحث الدولة عن الفائض الإقتصادي و تعبئه و تعيد إستخدامه لأجل التنمية بالإستثمار في البشر بإعتباره أهم الإستثمارات (الصحة، الإسكان، التعليم، التدريب، البحث العلمي، الرعاية الإجتماعية)، و في البنيات

الأساسية (مواصلات، إتصالات، إلخ). وفي المشاريع الإرتكازية التي لا يقدم عليها القطاع الخاص لضخامة رأس مالها أو تعقيد تقنياتها أو طول فترة الإكتمال و إنخفاض ربحيتها النسبية والتي تكون ضرورية لخدمة الإقتصاد الوطني (كمشاريع الطاقة، والتعدين... إلخ).

تصوغ الدولة سياساتها الإقتصادية والمالية و قوانين الإستثمار و الضرائب و سياسات التمويل و التجارة الخارجية بحيث تحفز الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات المرتبطة بهما، بحيث تكبح أنشطة المضاربة والأنشطة الطفيلية.

كما تصوغ الدولة خطتها للتنمية بمشاركة شعبية واسعة، وتراعي أن تكون تنمية متوازنة بحيث تكفل توزيعها للموارد المادية و البشرية و لفرص التنمية بين أقاليم البلاد المختلفة، و تنفذ الخطة بمراقبة الجماهير و بصورة توفر للأقاليم و الوحدات الحرة اللازمة في ضوء مؤشرات الخطة العامة دون الرجوع للسلطة المركزية إلا في الحالات التي تمس السيادة وفقاً لما تشترعه قوانين تخصيص الإيرادات.

٢) طرق تعبئة الفائض الإقتصادي:

أ/ رفع إنتاجية العمل وذلك بـ:

- تحسين نوعية الادارة وذلك بجعل الكفاءة هي المعيار الوحيد للإختيار، و بتفويض السلطات و باللامركزية، و بإشراك العاملين في الإدارة و ربط الأجور و الحوافز بمستوى الأداء.
- نقل و ملائمة التقنية الحديثة و تطبيق العلم على الإنتاج.
- العدالة الإجتماعية، فتوزيع الدخل بصورة أكثر عدالة يجعل العاملين/ات يوقنون بأن لهم مصلحة في زيادة الإنتاج فيتحذون موقفاً أكثر كفاءة و إنتاجية تجاه العمل.

ب/ فائض لدى الدولة من:

- الضرائب العادلة والمعقولة.
- أرباح مؤسسات الدولة القائمة.

- التوفير الناتج عن تقليل النفقات العسكرية و ضغط المنصرفات غير المنتجة في أمن السلطة و الصرف البذخي على جهاز الدولة.
- محاربة الفساد الذي يشكل أوسع قنوات هدر الموارد و تبديدها و ذلك بإجراءات فعالة كالرقابة الشعبية و حرية الصحافة و إستقلال القضاء، إضافة إلى العقوبات الرادعة.

ج/ تشجيع الإستثمارات المحلية:

- حماية الإستثمار بالقوانين الملائمة و سيادة حكم القانون و إستقلال القضاء.
- تشجيع الإدخار بتقليل وتائر التضخم و ذلك بضغط الصرف الحكومي غير المنتج و إشراف البنك المركزي على السيولة النقدية.
- إعادة بناء النظام المصرفي بصورة تعبيء المدخرات و توجيهها في الأنشطة الإنتاجية.
- جذب مدخرات المغتربين بإستقرار السياسات و الحوافز و الضمانات.

د/ إنهاض الحركة التعاونية:

- إستناداً على قيم التعاون في التراث السوداني فإنه يمكن إنهاض حركة تعاونية فاعلة توفر فائضاً للتنمية وتحسن من مستوى معيشة أعضائها و تنشر الملكية بين الشعب كملكية ديمقراطية.
- تقوم التعاونيات على أساس طوعي و يسن لها قانون ديمقراطي يكفل رقابة عضويتها على مواردها و نشاطها.
- ترتبط التعاونيات بنقابات العاملين و منتجي الريف، و بصناديق المعاشات والتأمينات الإجتماعية فتحول مدخرات العاملين و مداخيل المنتجين الصغار إلى قوة إقتصادية هائلة تدعم الإنتاج و تنافس و توازن الراسمال التجاري مما يوفر إستقرار في أسعار السلع .
- تدعم الدولة التعاونيات مالياً و إدارياً و فنياً و تصمم سياسات تمويلية تعطي التعاون إهتماماً خاصاً.

- إيلاء إهتمام خاص للتعاون وسط منتجي سلع الصادر (الثروة الحيوانية، الصمغ، السمسم، إلخ.) لإعادة إستثمار الأرباح المتحققة في ترقية الانتاج وتحديثه، وللنهوض بهذه المناطق التي رغم ضخامة إسهامها في الدخل القومي فإنها لاتجني سوى الفتات.

هـ/ إستقطاب الموارد الخارجية:

تسعى الدولة لإجتذاب الموارد الاجنبية سواء في شكل عون او إستثمارات مباشرة و ذلك بإتباع سياسة خارجية راشدة تنطلق من مصالح شعبية و توفير البيئة الصالحة و الضامنة للإستثمارات.

٣) القطاعات الإقتصادية و الخدمية:

أ/ الإنتاج الزراعي والحيواني:

تتوفر للسودان بثروته الحيوانية الضخمة و أراضيها الواسعة و موارده المائية الوفيرة إمكانية نهضة زراعية و تحقيق ميزة نسبية مقارنة في التجارة العالمية، و من ثم النهوض بحياة غالب سكانه اللذين يعملون في الزراعة والرعي، و لذلك فإن تنمية الإنتاج الزراعي و الحيواني تشكل أسبقية مقدمة من أسبقيات التنمية و ذلك عبر:

- رفع الإنتاجية بميكنة الإنتاج وتحديث أدواته، وربطه بالبحث العلمي وبتطوير الإرشاد الزراعي و توفير التقاوى و تطبيق الحزم التقنية، و بالإستثمار في ترقية البنيات الأساسية (قنوات الري، صوامع التخزين، الطرق و السكك الحديدية والمحاجر الصحية و أبار المياه للثروة الحيوانية...إلخ).
- الإهتمام بالقطاع المطرى التقليدي حيث أنه يمثل الركيزة الأساسية لقوت غالب أهل السودان لذا يجب أن توفر الدولة له مدخلات الإنتاج و أن تعمل على إدخال التقنيات الحديثة لرفع الإنتاجية كما يجب أن يوفر التمويل اللازم بشروط ميسرة للمزارعين.
- وضع مدخلات الإنتاج الزراعي و الحيواني على رأس الأولويات عند تخصيص العملات الصعبة للواردات.

- توفير التمويل الضروري بواسطة البنك المركزي لصغار المنتجين و التعاونيات وبادنى فوائى و إعادة بناء النظام المصرفى لصالح قطاعات الإنتاج خصوصاً الزراعى و الحيوانى.
- تشجيع الإستثمار فى الإنتاج الزراعى و الحيوانى بتقليل الضرائب و بالإعفاءات و الإمتيازات.
- خلق تكامل بين قطاع البترول و المعادن و الإنتاج الزراعى و الحيوانى و ذلك بإستثمار فائض الصادر فى مجال الإنتاج الزراعى و الحيوانى، و الصناعات البتروكيميايئة لتوفير مدخلات الإنتاج و البنيات الأساسية (أسمدة، مبيدات، مواد سفلىة الطرق.... إلخ).
- تطوير وسائل تربية المواشى التقليدية بإدخال التقانة الحديثة و إنتاج الأعلاف المحسنة و حسم قضية ملكية الأراضى من أجل توفير مراعى مستقرة للرعاة.
- زيادة إنتاجية صيد الأسماك بإدخال التقانة الحديثة و سن التشريعات اللازمة و توفير التمويل الحكومى و الخاص و نشر ثقافة الإستزراع السمكى و تطوير إنتاجه فى البلاد.
- إيجاد قنوات ذات كفاءة عالية للتسويق الزراعى و الحيوانى و السمكى بإستخدام أحدث المعارف العلمية فى هذا الشأن و إزالة العوائق الضريبية و اللوجستية التى تحد من زيادة نسبة التسويق.
- النهوض بالريف إجتماعياً و تقليل الفجوة بينه و بين المدينة بترقية الخدمات الصحية و التعليمية و الثقافية و مكافحة الأوبئة، و تصفية نظام " الشيل" القديم و الحديث (المصارف الإسلامية الربوية)، و تصفية الإدارة الأهلية القائمة على الوراثه و غيرها من المؤسسات القديمة المعطلة للنمو و التقدم.

ب/ التصنيع:

التصنيع كإستيعاب للتقنية المعاصرة و تطوير أساسى لقوى الإنتاج من أهم شروط تصفية التخلف المزمّن، حيث أن التصنيع يؤمن و تائر عالية لنمو الإنتاج و تقليل البطالة و تزويد

الزراعة بالمعدات و الآليات الحديثة، و لذلك فهو شرط لاغنى عنه لرفع مستوى حياة الشعب المادية والثقافية، عليه فإننا نتبنى السياسات التالية لتحقيق هذه الأهداف:

- تضع الدولة خطة لرفع مساهمة الصناعة في الناتج القومي على أساس بناء إقتصاد زراعي صناعي متكامل، وتاخذ العبر و الدروس من الخبرة العالمية في التصنيع.
- يخطط للتصنيع بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة و أجيال المستقبل، فيتم أولاً تطوير الصناعات الخفيفة خصوصاً سلع الإستهلاك الشعبي و التي تتطلب تكلفة مالية منخفضة نسبياً و يستعاد منها الرأسمال بمزيد من السرعة و بربح أكبر و التي تساعد منتجاتها في تحسين معيشة الشعب كما تطور صناعة سلع الصادر التي تتوفر لها ميزات مقارنة في السوق العالمي بحكم الظروف الطبيعية و الخبرة التاريخية، و من فوق ذلك يوضع الأساس لقطاع الصناعة الثقيلة وإنتاج وسائل الإنتاج.
- قيام الصناعة في مناطق إنتاج المواد الخام هو جزء هام من الحلول لمشكلة التنمية غير المتوازنة، فصناعة الغزل والنسيج مثلاً يجب أن تقوم في مناطق إنتاج القطن، و معاصر الزيوت في مناطق إنتاج الحبوب الزيتية، و المطاحن في مناطق إنتاج الغلال، و الصناعات البترولية في مناطق إنتاج البترول.
- إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة مع كونه هدف في ذاته فإنه برفعه للقوة الشرائية يساعد في توسيع السوق الداخلي الذي يشكل أساساً هاماً لصناعة مزدهرة.
- توفر الدولة مقومات النهضة الصناعية بالسعي الحثيث لتوفير الطاقة و تدريب الكوادر الفنية و البنيات الأساسية (مواصلات، إتصالات...إلخ.) و يحفز القطاع الخاص المحلي و الأجنبي للإستثمار الصناعي بالإعفاءات و الإمتيازات الضريبية و وضع مدخلات الصناعة في أولوية الواردات، إضافة إلى محاصرة و تقييد الأنشطة الطفيلية.

ج/ القطاع غير المنظم:

دفعت سياسات الحكومات الوطنية الفاشلة عقب الإستقلال والتي نشرت الحروب الأهلية ودمرت البني الإنتاجية بمواطني الريف السوداني للنزوح إلى المدن الرئيسية و امتهان عدد من المهن التي وسعت من القطاع غير المنظم كستات الشاي و الحرفيين و الباعة المتجولين و لم تولي إهتماماً لأمر هذا القطاع الذي يشكل في وقتنا هذا قرابة ال ٧٠٪ من سوق العمل السوداني.

يولي حزب المؤتمر السوداني إهتماماً كبيراً بهذا القطاع و يعمل على الدفع بسن تشريعات تحمي العاملين بهذا القطاع و تمنع تفول السلطات على حقوقهم/ن الشرعية كما نؤكد على ضرورة أن تشجع الدولة المصارف على تخصيص نسبة مقدرة لتمويل العاملين/ات بهذا القطاع و أن تلتزم الدولة بتوفير التدريب و التأهيل اللازمين لرفع كفاءة العاملين/ات بما يزيد من معدلات الإنتاجية و يحسن جودة المنتج أو الخدمة المقدمة و تنافسيتها.

د/ قطاع البترول و المعادن:

- البترول و المعادن ثروة قومية غير متجددة لذلك يجب الحفاظ عليها و تشجيع إستثمارها بطرق رشيدة و وضع الخطط اللازمة لحفظ حق الأجيال القادمة في ثروة بلادها.
- العمل على توسيع قاعدة الاستكشاف و الانتاج و تطوير المرافق اللازمة من خطوط أنابيب و مصافي تكرير و وحدات معالجة.
- الحفاظ على حق المجتمعات المحلية في الإستفادة من عائد استخراج البترول و المعادن في تطوير مناطقها و تشغيل ساكنيها و المحافظة على صحتهم و سلامة البيئة المحلية.
- إستثمار عائداتها في تطوير البني الإنتاجية في البلاد من زراعة و صناعة و بني تحتية و الصرف على الخدمات الأساسية من صحة و تعليم.
- الإلتزام بأعلى معايير الشفافية في عقود النفط و المعادن و خدماتها و سن التشريعات اللازمة لمنع و محاربة الفساد في هذا القطاع الحيوي.

- إنشاء صندوق تركيز لأسعار البترول لتجنب تأثر البلاد بتقلبات الأسعار و لضمان استقرار الموازنة.

هـ/ السياسات المالية والنقدية :

تقوم علي أساس بنك مركزي يعمل وفق التخطيط التتموي على أن:

- تأسيس بنوك متخصصة بحيث يكون لكل تخصص أو قطاع بنك واحد له فروع ، يحاسب و يدار مركزياً علي أن تكون هذه البنوك شركات مساهمة عامة تشارك فيها الدولة بنسب معينة على أن يحدد البنك المركزي السقوف الإنتمائية و الإعفاءات الضريبية حسب مساهمة هذه البنوك في التطور العام للإقتصاد السوداني و أن تلتزم هذه البنوك بتوجيه مواردها للإنتاج مع إعطاء الأولوية للضروريات.
- تكون السياسات الضريبية على أساس تصاعدي، تبدأ من إعفاء المواد الضرورية ومدخلات الانتاج وتتصاعد باتجاه الكماليات و الإستهلاك، مع التأكيد علي منع الإتجار في العملة الاجنبية و منع تداولها إلا بالأوراق الرسمية.

و/ التجارة و الإستثمار:

حرية التجارة الحقيقية هي التي تتماشى مع الإنتاج و التتمية لذلك لابد من الإجراءات التالية:

- تحديد الحدود الدنيا لأسعار السلع المنتجة محلياً من المنتج إلي التاجر وفق آليات الإقتصاد التي تدعم النمو العام و ذلك بحماية المنتج من تلاعب التجار، و تحديد الحدود العليا لأسعار السلع من التجار إلي المستهلك على أن يتم التنافس بين التجار (أفراداً و شركات) علي التسويق كما هو معروف عالمياً.
- الإستثمار بشقيه المحلي و الأجنبي يجب أن يكون أولاً في القطاعات المنتجة مثل الزراعة و الصناعة و التعدين و الإنتاج الحيواني.. الخ، مع مراعاة منع الاحتكار في التجارة و ضبط الإتجار في العقارات لمنع تسرب أموال الإستثمار الي قطاعات غير منتجة.

- أن تقوم تجارة الجملة و الوارد و الصادر و التوكيلات علي أساس مؤسسات وشركات تخضع لقانون مفصل للشركات والمؤسسات و يجب أن تكون هذه الشركات ملتزمة في وثيقة تأسيسها بالمصلحة العامة ، وفق الأسس العلمية في الوقت المعين، والعمل بالفواتير المفصلة، حتي تتم مساءلة الوكلاء و تجار القطاعي في حالة الإخلال بالأسعار، و مساءلة الشركات في حالة إختفاء السلعة.
- إعطاء الأولوية في الإستيراد للسلع الضرورية.
- تنشيط التجارة المشروعة عبر الموانئ و المكافحة القصوي للتهريب.
- إلتزام الدولة و الشركات بقوانين ضبط الجودة.
- إعطاء عناية خاصة للصادر مما يقوي من عزم الإنتاج.

ز/ النقل والمواصلات :

- إن وسائل النقل والمواصلات من أساسيات التقدم ، لذلك لابد من بناء شبكة طرق حديدية و نهريّة و برية سريعة تربط البلاد بشكل عادل وذلك ب :
- تأهيل السكك الحديدية وهي الأمثل في هذا المجال (لأنها الأرخص و الأقل تكلفة و الأفضل لبلد واسع مثل السودان) ، ولا بد من الإستفادة من التجربة العالمية ، و فتح الاستثمار في هذا المجال للشركات المشهود لها بالكفاءة ، وتوفير فرص و شروط إستثمار محفزة.
 - إقامة الطرق المعبدة علي أن يكون ذلك لزاماً على الدولة لا أن يترك للعون الذاتي و مراعاة التوازن بين الأقاليم في أولويات تشييد الطرق.
 - تأهيل وتطوير النقل النهري.
 - تطوير شبكات الطيران و تشييد المطارات في المدن السودانية المختلفة.
 - الإهتمام بالموانئ البحرية بموازاة الموانئ البرية و الجوية.
 - الإهتمام بتوفير المواصلات العامة.

ح/ الإتصالات و قطاع التكنولوجيا:

- الدولة هي الجهة التي تنظم الأعمال في هذا القطاع و تشارك بنسبة محدودة في تطويره.
- عدالة توزيع الخدمة و تشجيع المعرفة و التدريب في قطاع المعلوماتية
- إلتزام أعلى معايير الشفافية في عمل الشركات العاملة في قطاع الاتصالات.
- تشجيع الإستثمار المحلي في هذا القطاع.
- العمل علي توليد إستثمارات نوعية في التكنولوجيا الجديدة و الناشئة، وهو ما بات يعرف حديثاً بإقتصاد المعرفة، لخلق مورد ذو دخل مرتفع مقارنة بالموارد التقليدية ، وذلك بتطوير القيمة المضافة للسلع و الخدمات، لجعل السودان مركزاً لتصدير التكنولوجيا المتطورة خاصة إلي الدول المجاورة في الإقليم.

ط/ التعليم:

- التعليم حق من حقوق الانسان و أساس تقدم الشعوب و المجتمعات، يوليه حزب المؤتمر السوداني إهتمامه البالغ من واقع مشروعه القائم على التحديث و التنوير لإنجاز الغايات النهضوية معرفياً و تنموياً. إن التعليم عملية معنية بتنشئة الأجيال وتعمل علي تمليك الإنسان أدوات المعرفة العلمية نظرياً و تطبيقياً من أجل إحداث نقلة إجتماعية و تطوير المجتمع، عليه فإننا ننظر إلى التعليم على أنه الأساس الفعلي لمشروع النهضة من خلال مستويين:
- المستوى الكمي : بمجانية التعليم و إزاميته و العدالة في توزيع فرص التعليم السليم.
 - المستوى النوعي : بأن تعد البرامج و المقررات و السلم التعليمي و الوسائل والأساليب التعليمية على أساس علمي يتسق مع تحقيق الرؤية الإستراتيجية للدولة مع إضافة مقرر التربية الوطنية لكافة المستويات و أن يربى التلاميذ على إحترام المجتمع والقانون. مع إدراج مبادئ حقوق الإنسان و اللغات المحلية كمواد إضافية في مراحل التعليم المختلفة.

كما يجب الإهتمام بالتعليم الفني و التقني و رفع نسبته لتغطية المتطلبات الموضوعية للنهضة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للبلاد.

يرى حزب المؤتمر السوداني الآتي:

في مجال التعليم العام :

- مجانية التعليم و إلزاميته في المراحل الأساسية.
- مجانية التعليم الثانوي.
- ربط التعليم بإحتياجات التنمية و سوق العمل.
- إدخال اللغات المحلية كلفات للتدريس في المراحل الأساسية.
- العدالة في توفير و توزيع شروط التعليم السليم، فعلى سبيل المثال يجب أن يكون عدد التلاميذ في الفصل متساوياً في جميع أنحاء السودان وأن يكون المدرسون في نفس مستوي الكفاءة مع توفير القدر المتساوي من الوسائل التعليمية داخل الفصل.
- أن يربي التعليم التلاميذ علي إحترام أنفسهم و إحترام الآخرين و إحترام العمل المنتج، وأن يوفر لهم المعرفة ببيئتهم و تراثهم و تاريخهم بالطرق العلمية و منع كافة أشكال القهر و الإستلاب الثقافى السائد في التعليم منذ قيام الدولة السودانية بشكلها الحالي.
- أن يكون التعليم علمياً، بمعنى أن يدرس التلاميذ النظريات العلمية و مناهج البحث العلمي و بالطرق العلمية الحديثة التي تجعلهم قادرين علي الإبداع.

في مجال التعليم العالي :

مؤسسات التعليم العالي مؤسسات علمية معرفية بحثية ذات وظيفة محددة تتمثل في تأهيل الإنسان من خلال تمليكهم أدوات المعرفة الضرورية في المجالات المهنية و البحثية المتخصصة ، يولي حزبنا هذه المؤسسات إهتماماً بالغاً و من ثم نتبنى السياسات التالية في مؤسسات التعليم العالي:

- أن تكون مؤسسات مستقلة تمارس نشاطها دون قيود و بحرية تامة.

- مجانية الدراسة بالجامعات الحكومية مع توفير السكن و الإعاشة و متطلبات الحياة الكريمة للطالب الجامعي.
- تأهيل و تطوير هذه المؤسسات علمياً و دعمها مادياً.
- مراعاة التمثيل النسبي للسكان في التعليم العالي.
- إلغاء التعريب في الجامعات و إستبدال ذلك بسياسات توفر فرصاً حقيقية لكل الجماعات لتعلم لغة ثانية و ثالثة حسب أهمية هذه اللغات في العالم و مسار العلم، بما في ذلك اللغة العربية.
- إنشاء مؤسسات متخصصة للبحث العلمي، و دعم القائم دعماً سخياً، و إعادة هيكلتها بصورة تكفل إستقلالية البحث العلمي و ديمقراطية الإدارة.
- إنصاف الكفاءات العلمية و تحسين أوضاعها و تمكينها من مواقع التأثير في القرار الإداري و السياسي، و بذل الحوافز المادية و المعنوية لأي إنجاز علمي أو تقني بهدف المحافظة على الكفاءات الموجودة و حفز العقول السودانية المهاجرة للعودة و المساهمة في النهضة الوطنية.
- ربط الكفاءات و العقول في مؤسسات البحث العلمي أو في الجامعات بالقطاعات الإنتاجية كقطاعات الإنتاج الزراعي و الحيواني و الصناعي.
- وضع برامج بأولويات البحث، توفر لها الإعتمادات الكافية بالتنسيق مع المؤسسات البحثية و الجامعات.
- توفير فرص التدريب و التأهيل في مؤسسات التعليم و المعاهد الأجنبية و تشجيع الوفود و الزيارات العلمية لربط الكفاءات الوطنية بأحدث منجزات العلم و التقنية.
- دعم أسعار الكتب و تقليل تكلفة الطباعة و إعفاء المنتجات العلمية و الثقافية و مدخلاتها من الرسوم.
- فتح البلاد للإصدارات العلمية العالمية و تشجيع ودعم الإصدارات المحلية.

ي/ الصحة:

- يجب أن تكون الخدمات الصحية العامة مجانية لكل المواطنين.
- توفير شروط الخدمة المجزية، والضمانات الإجتماعية طويلة الأجل.
- الرعاية الصحية حق لكل مواطن
- العمل على إنتشار الصحة الوقائية.
- توفير الخدمات الصحية الأولية داخل المؤسسات العامة.
- تشييد المراكز الصحية في الأحياء.
- التوزيع الجغرافي العادل للمؤسسات الصحية و للكوادر البشرية العاملة حسب الخارطة السكانية و الإحتياجات التي تفرضها الأوضاع الصحية.
- نشر التأمين الصحي الشامل.

ك/ المياه:

تعاني أصقاع عديدة من البلاد من أزمة مياه حادة حيث لا تتجاوز نسبة الوصول لمياه نظيفة نسبة ال ٥٠٪ من مواطني البلاد و هو مؤشر كارثي، يعمل حزب المؤتمر السوداني على وضع أولوية قصوى لتوفير مياه الشرب النظيفة لمواطني/ات البلاد أينما كانوا و ذلك عبر اتخاذ السياسات التالية:

- زيادة رقعة الإستكشافات المائية و زيادة مواردها و توزيعها للمواطنين/ات حسب الحوجات الأكثر إلحاحاً.
- تطوير شبكات توزيع المياه و زيادة السعة التخزينية في مصارف الأمطار و تقليل الهدر في مياه الأنهار و مناطق السدود.
- إنشاء أنظمة تنقية لمياه الشرب و تطوير التقنيات المستخدمة فيها.
- حاكمية وزارة الري و الموارد المائية على أمر المياه في البلاد و إنشاء هيئة قومية للمياه و هيئات مياه محلية و إحكام التنسيق ما بين كافة المؤسسات ذات الصلة
- إصدار تشريعات صارمة تحافظ على الموارد المائية في البلاد و تمكين الأجهزة المعنية من تطبيق هذه التشريعات.

ل / السدود:

تأتي مشاريع السدود ضمن مشروعات المياه بغرض حفظ الموارد المائية للبلاد و تميمتها ولكن رؤيتنا في حزب المؤتمر السوداني للتنمية تنظر لها كعملية تستهدف الإنسان في البدء و في المنتهى ، عليه فإن مدخلنا للتعاطي مع قضية السدود يقوم على الآتي:

- ضرورة أن تستند مشاريع السدود على دراسات إقتصادية و فنية و إجتماعية تبحث جدواها في إطار خطة متكاملة للتنمية الشاملة.
- سكان المناطق التي تخصص لإقامة مشاريع السدود هم ذو الحق الأصيل و هم شركاء في كل مراحل دراسة المشروع.
- تعوض الدولة المتأثرين بقيام السدود في حال إقرار إنشائها تعويضاً مجزياً عما فقده جراء غمر بحيرة الخزان لأراضيهم ، كما توفر لهم مشاريع التعويض كافة متطلبات الحياة الكريمة من سكن لائق و مصدر للدخل و أراضي زراعية وخدمات متكاملة.
- تلتزم الدولة في إقامتها لمشاريع السدود بحفظ الآثار التاريخية و المعالم الثقافية في المنطقة ، بحيث لا يتم المساس بها أو الإنتقاص من قيمتها.

م / الكهرباء:

تعاني البلاد من أزمة هائلة في توليد الكهرباء و في توزيعها توزيعاً عادلاً على أقاليم البلاد لذا نعمل على الآتي:

- زيادة مصادر توليد الكهرباء الحرارية و التوسع في مشاريع الطاقة البديلة الصديقة للبيئة.
- مد الشبكة القومية للوصول لأرياف البلاد و العمل على معالجة الخلل التاريخي القائم الذي حرم مناطق إنتاج الكهرباء من الإستفادة من الطاقة المولدة في مناطقهم.
- سن التشريعات اللازمة و إنشاء المؤسسات الضرورية لترشيد إستخدام الموارد الكهربائية و عدالة توزيعها.

ن/ الطاقة البديلة والتغير المناخي :

يعمل حزب المؤتمر السوداني على أن تنفذ الدولة السياسات التالية في مجال الطاقة البديلة والتغير المناخي:

- رسم السياسات الكفيلة باستنباط الطاقة البديلة من المصادر الطبيعية و تشجيع البحث العلمي للإستفادة من الطاقة الشمسية و النووية و طاقة الرياح و تحلية مياه البحر.
- الإلتزام بالإتفاقيات الدولية حول التغير المناخي و الإحتباس الحراري و السعي للتخطيط الاقتصادي على هدي سياسات تقليل إنبعاث الكربون و الغازات السامة.
- الدخول في شراكة و تعاون دولي من أجل التدريب و تصميم أنظمة قياس إنبعاث الغازات السامة و إنبعاثات الكربون حسب المستويات العالمية
- السعي الحاد لمكافحة الزحف الصحراوي و تشجيع زراعة الأشجار من أجل زيادة الغطاء النباتي و محاربة القطع الجائر و العشوائي للأشجار.

س/ التخطيط العمراني و الإسكان :

منذ فجر الاستقلال وإلى الآن تضاءلت محاولات تخطيط و تنمية الريف و اقتصرت المحاولات في مشاريع آنية لحل مشكلات العطش و إنشاء مراكز صحية و منشآت تعليمية و صناعات صغيرة سرعان ما اندثرت و توقف إنتاجها ليهاجر الجميع نحو المدينة بحثاً عن لقمة العيش و الخدمات في المدينة هرباً من الحرب و الفاقة.

فيما يختص التخطيط الحضري كانت هناك بعض المحاولات لإنجاز مخططات هيكلية للمدن بهدف توجيه التنمية و حل مشكلات المدينة إلا أنها لم تفلح في إنجاز مهامها لقصور عملية إنجاز المخطط نفسه و غياب المشاركة الشعبية فيه فصارت حبراً على ورق.

حزب المؤتمر السوداني يدعو إلى تبني رؤية تخطيط عمراني تحقق الآتي:

- تخطيط العمران بصورة تراعي الصحة العامة و تحفظ كرامة الإنسان و المراقبة المستمرة للأوضاع السكنية.

- مستوطنات تتوفر فيها بيئة متكاملة المواصفات و مستدامة ذات مساحات مصممة بشكل جيد.
- نظام ملائم و فعال لإستخدام الأرض.
- إدارة حضرية فعالة لضمان الإبقاء على معايير ملائمة من السلامة و النظافة والإنتظام في جميع أنحاء المناطق المعمورة في المدن و القرى.
- تطوير خدمات المعلومات و زيادة كفاءتها لتلبي معايير المدن.
- إيقاف الزحف العمراني على الأراضى الزراعية.
- الإدارة الفعالة للبيئة الحضرية.
- حل مشاكل الطرق بالتخطيط التنموي و حسن إدارة تنفيذها لسهولة النقل والتنقل.
- إنعاش المناطق الحضرية المضمحلة و الراكدة.
- تحفيز التنمية العمرانية لتلبية أهداف النمو الاقتصادي.
- إستثمار التنمية العمرانية و مخرجاتها
- الإدارة الحضرية الفعالة.
- إضفاء الطابع الرسمي على المستوطنات غير الرسمية المحددة و دمجها في المدن.
- كما يرى أن الحل الأمثل لمشكلة الإسكان يكون في:
- سيادة الدولة علي كل الأراضى فيها و إعتبار الملكية ملكية منفعة.
- منع الإحتكار و المضاربة في الأراضى.
- فرض الضرائب المتصاعدة على العقارات غير المسكونة بالحد الأدنى المطلوب من الناس.
- سن قوانين واضحة تثبت حق كل من له أهلية في ملكية قطعة أرض، فأرض السودان واسعة و لا بد من فرض العقوبات الصارمة علي المتلاعبين في هذا الشأن.
- العمل بدأب علي تنفيذ خطة "لكل مواطن/ة بيت".

ع/ الرياضة:

يولي حزب المؤتمر السوداني أهمية كبرى للنشاط الرياضي و يعمل على رعايته و تنميته عبر إتخاذ السياسات الآتي ذكرها:

- ديمقراطية و أهلية النشاط الرياضي
- إستثمار التنوع السوداني الفريد في تنوع النشاط الرياضي بالإستفادة من الإمكانيات الكامنة لدى إنسان السودان حسب ثقافته و أنماط المعيشة المختلفة.
- الإهتمام بالناشئين/ات و إنشاء الأكاديميات الرياضية التي تستوعب الصغار في فترات نموهم المختلفة و إدخال منهج التربية الرياضية في المدارس مع تأهيلها بما يمكن الطلاب/ات من ممارسة نشاطهم/ن.
- تطوير البنية التحتية للمرافق الرياضية بتخصيص بعض موارد الدولة لذلك والإستفادة من التعاون الرياضي المشترك مع الدول الصديقة و المنظمات الرياضية المختلفة .
- الإلتزام التام بالقوانين و المواثيق الرياضية الاولمبية و الدولية و منع تفول الدولة على استقلالية الاجسام الرياضية الحاكمة.

٤/ الفئات المجتمعية

قطاعات المجتمع تحتاج لدراسات مستمرة لتحديد الإحتياجات و معرفة القدرات التي يمكن توظيفها لصالح مشروع النهضة الشاملة و تتمثل في المجموعات التالية:

أ/ المرأة :

يدعو الحزب إلى تفعيل دور المرأة السودانية في المجالات الإجتماعية و الثقافية و السياسية وكافة المواقع التشريعية منها و التنفيذية ، تفعيلاً موضوعياً بعيداً عن روح التنازع والتعدي و الإحتقار و سلب الحقوق و بعيداً عن الاساليب المبتذلة في كسب الأصوات الناخبة و ذلك بتفعيل الحقوق التي اكتسبتها عبر المسيرة الطويلة لتطوير الحركة النسوية و المراهنة على تلك الحقوق بمزيد من المكتسبات الإيجابية القائمة علي سعي المجتمع الحثيث للوصول إلى مرحلة المجتمع المدني المتكامل القوي المتجانس ، علي ضوء النقاط التالية :-

- إعتقاد نظام (الكوتة ٢٥ ٪) لتمثيلها علي المستوي التشريعي كإجراء إحترازي مؤقت إلى حين الوصول إلى مجتمع أكثر عدالة في الفرص ، و السعي لرفع مستواها الفني و زيادة أعداد شاغلاتها للمناصب التنفيذية في كافة المستويات والدرجات الوظيفية .
 - القضاء على ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة والطفل وفقاً لتعريفاتها الدقيقة والمنصوص عليها في المواثيق العالمية.
 - العمل على القضاء على العادات الضارة التي تمس كرامة المرأة و سلامتها و تؤثر عليها بأي شكل من الأشكال.
 - تمكين الشرائح الضعيفة من النساء وخصوصاً أولئك المتأثرات بتداعيات النزاعات المسلحة و الحروب من رفع مستوياتهن المعيشية و أخذ حقوقهن في الأمن والاستقرار و الصحة و التعليم و تبني كافة القرارات الدولية ذات الصلة بحماية النساء في مناطق النزاع.
 - تشجيع فتح المزيد من النوافذ الخاصة بتمويل الأنشطة الإقتصادية المتعلقة بالمرأة لدي البنوك و المصارف التجارية ، مع تحديد نسبة مقدرة توجه لصالح الإرتقاء بالمرأة في نظامي التمويل الصغير و الأصغر .
 - العمل علي تقليل معدل وفيات الأمهات بتطوير قطاع الصحة الإنجابية في كافة مرافق البلاد الصحية و التأكيد على مجانية العلاج و المتابعة الصحية للنساء الحوامل ، ومتابعة ذلك لما بعد الولادة بتقوية و زيادة قطاعات الأمومة و الطفولة في المرافق الصحية، و زيادة نشرها حتى تشمل كافة الوحدات الإدارية في البلاد.
- إن وضع المرأة يجب أن يقوم علي أساس أن حرية المرأة لا تتحقق إلا من خلال النظر إليها كإنسان أولاً وعلى قدر من الإستقلالية الفكرية و المادية ثانياً. والعمل علي تذويب الفوارق التاريخية بينها وبين الرجل في مجال الحقوق وذلك بإنهاء الهيمنة التاريخية لبنية التشدد الابوي و ذلك بالتعامل مع قضية المرأة في السودان وفق الاسس التالية :

- حرية المرأة في التعليم و إختيار الموقع الذي تريده و تؤهل نفسها له في أي مجال تعليمي وإعادة النظر في القوانين التي تحصر بعض المجالات للرجال فقط.
- حرية العمل في المكان الذي تؤهل نفسها له و تختاره ، و تعامل كما يعامل أشقائها الرجال.
- أن لا يفرض عليها أي نوع من أنواع الزي لإعتبار كونها امرأة.
- حرية السفر إلى أي مكان في العالم دون فرض قيود خاصة بالمرأة أياً كان نوعها.
- حرية اختيار الزوج و إعتبار ذلك جزء من الحريات الشخصية و سن قوانين مدنية تساعد المرأة في حماية و إنفاذ اختيارها.
- حق المرأة في الحماية القانونية من أي نوع من أنواع التمييز القانوني أو الاجتماعي أو المؤسساتي وفقاً لما تنص عليه المواثيق الدولية و بالأخص إتفاقية مكافحة كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

ب/ الطفل:

هو الفسيلة الأولى في تراب الوطن الواجب تعهدها بالرعاية لتنمو و تثمر ، وعليها يتوقف صلاح المجتمع و حيويته، ولذلك يعد الإهتمام به دلالة علي الرقي الاجتماعي و مدى تحمل الدولة و المجتمع لمسئولياتهما، و عليه لابد من نيله لكافة حقوقه الإنسانية و تمتعه بها علي ضوء النقاط الكاشفة الآتية :

- الإلتزام بإنفاذ و توسيع برنامجي (صحة الطفولة) و (الصحة المدرسية) المشتمل علي برنامجي الصحة الوقائية و العلاجية .
- الإهتمام بتعليم الأطفال و التركيز على تطبيق إلزامية التعليم الأساس و نوعية المادة المقدمة فيه و أساليبها و مكافحة عمالة الاطفال دون سن التعليم الإلزامي.
- الإهتمام بتعليم أطفال الرحل بزيادة نشر و توسيع مظلة المدارس المتنقلة .
- معالجة الآثار السالبة الناتجة عن تطبيق السلم التعليمي الحالي فيما يخص الفئات العمرية المختلفة و تواجدها في حيز دراسي واحد .

- محاربة العنف و العادات الضارة الموجهة ضد الاطفال (الشلوخ- الختان للإناث) وتقوية فاعلية الروادع القانونية .
- الإيفاء بحقوق الطفل الواردة في المواثيق الدولية و سن قوانين حماية لأحداث ومتابعة تطبيقها .

ج/ الشباب :

إن الشباب في العموم، هم أعمدة المجتمع و ركائزه و هم أكثر مكوناته حيوية، و عليهم يقع العبء الأكبر في إحداث و صناعة التغيير و التنمية المستدامة، و لذلك يكون لهم الحظ الوافر من الحقوق إستناداً لحملهم الثقل من الهموم و الواجبات الوطنية و عليه فإننا نلتزم بتطوير و ترفيع هذه الشريحة الهامة وفق النقاط التالية :

- فتح ابواب المعرفة المستمرة ثقافياً واكاديمياً و العمل على تزويدهم بالمعارف اللازمة و فتح فرص البحث العلمي دون قيود للمعرفة الإنسانية.
- إتاحة فرص واسعة لتدريب و تأهيل الشباب داخل و خارج السودان بغرض رفع كفاءتهم و إعدادهم للمنافسة في مجتمع عالمي عالي التنافسية.
- تبني مخرجات البروتوكولات الشبابية الإقليمية و الدولية و الإلتزام بتنفيذها.
- زيادة عدد المراكز الشبابية في البلاد و ترقية أداءها بدعمها مادياً و برامجياً و توسيع مجالات النشاط فيها.
- العمل علي التصدي لظاهرة البطالة في أوساط الشباب وفق خطط مدروسة تشمل علي أنماط تمويلية مبتكرة و إقامة صناديق و محافظ بنكية بغرض الإستفادة من الطاقات الشبابية المهذرة و توجيهها ناحية العمل الإنتاجي .
- إتباع سياسات تعليمية متوازنة بين حاجة سوق العمل و بين رغبات الشباب التعليمية و قدراتهم التحصيلية .
- إعتداد سياسة (الكوتة ٢٥٪) في تمثيل الشباب في العملية السياسية تشريعياً و تنفيذياً .

• تنمية المهارات الفردية، كالهوايات و المواهب الفطرية منها والمكتسبة بإنشاء المراكز المخصصة لها .

• إعادة النظر في القوانين التي تستغل الشباب مثل قانون الخدمة الوطنية.

د/ الخريجون :

العمل على إستيعاب الخريجين في سوق العمل وفق خطط إستراتيجية لمعالجة الواقع المختل ووضع سياسات إستخدام عادل و إيجاد مصادر تمويل لمشاريعهم مع الأخذ في الإعتبار متطلبات التنمية.

هـ/ الأشخاص ذوو الإعاقة:

إن شريحة الأشخاص ذوو الإعاقة من الشرائح الهامة في أي مجتمع، فهم مواطنين لهم كل حقوق المواطنة الدستورية، كما وأن عليهم كل الواجبات الدستورية التي تؤهلهم لها امكانياتهم و قدراتهم الجسدية و الذهنية، عليه فإن الدولة مسئولة مسئولية دستورية وأخلاقية مباشرة تجاه هذه الشريحة ، وأن تعمل بإخلاص علي توفير الآتي :

- تأمين الرعاية الصحية و الإجتماعية الكاملة بشتى مجالاتها.
- توفير كل الإحتياجات الخاصة لمختلف الحالات في مجال التعليم الاساسي والجامعي بما يتوافق مع احتياجاتهم.
- إعطاء الأولوية القصوي لتوظيف الخريجين منهم حسب تخصصاتهم و كفاءاتهم.
- الحرص علي تهيئة السبل الخاصة لهذه الشرائح لمساعدتهم علي الإندماج في المجتمع، و ذلك بتخصيص معينات خاصة لهم في الطرق و المباني و المرافق العامة والمستشفيات و الأسواق و أماكن ركن السيارات.
- دعم و تشجيع و تمويل المناشط الفنية و الثقافية و الأدبية و الرياضية الخاصة بهم.
- دعم المباديء الثماني الواردة في الإتفاقية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

و/ المفصولون (مايسمي الفصل للصالح العام) :

وهي مجموعة وقع عليها ضرر بالغ وعليه يجب اصدار قرار سيادي لمعالجة حالات المفصولين من المدنيين و العسكريين القادرين علي العطاء، و الذين تم فصلهم تحت

دعاوي الصالح العام أو إلغاء الوظيفة ، و إنصافهم و إنصاف أسرهم و تسوية حقوقهم المادية و تعويضهم مادياً و معنوياً .

ز/ المعاشيون :

من باب الوفاء و إحقاق الحقوق، يتبنى الحزب كافة قضايا المعاشيين المستحقة بداية من حقهم في الآتي :

- المراجعة الدورية للمعاش و رفع قيمته ليواكب الغلاء و إرتفاع الأسعار.
- في أجر المثل والبديل النقدي
- في التمتع بكافة الخدمات (الضمان الاجتماعي - التأمين الصحي - النقل عبر الوسائط الوطنية).
- الإستفادة من خبراتهم في كافة المواقع التي يمكن توظيفهم فيها.
- تطوير سياسات إستثمارية تتيح لهم زيادة مداخيلهم.

ح/ السودانيون بالمهجر :

تعد شريحة المغتربين و المهاجرين من أبرز شرائح المجتمع إسهاماً في حراكه الاقتصادي و في رفع المستويات المعيشية لكثير من الأسر السودانية ، و عليه نأتي على ما نحن عازمون على طرحه و تنفيذه من نقاط تتعلق بهذه الشريحة الهامة و نوردتها كالتالي :

- مد المزيد من جسور التواصل بين البلاد، حكومة وشعباً، وبين شرائح المغتربين والمهاجرين السودانيين المنتشرين في أرجاء المعمورة .
- تطوير العمل الدبلوماسي للسفارات للإطلاع بدورها في حماية السودانيين بالمهجر و ضمان حقوقهم.
- إعتقاد مبدأ الإحصاءات و الإستبيانات الدولية المشتملة على بيان المعلومات الاقتصادية و الإجتماعية و العقوبات التي تعترضهم في أماكن إغترابهم.
- تكثيف المادة الإعلامية الموجهة إليهم و تنويعها .
- الإهتمام بالجاليات السودانية الناشئة و المتكونة حديثاً عبر العالم.

- زيادة عدد المدارس السودانية في أماكن التواجد الكثيف للجاليات السودانية لربط الأبناء بثقافات بلادهم .
- زيادة عدد النوادي السودانية عبر العالم لترسيخ الدعوة لتوسيع تجربة الدبلوماسية الشعبية و لزيادة الترابط الاجتماعي و الثقافي بين السودانيين في المهجر.
- إزالة مفهوم (الدول الجابية) و ذلك عبر تقديم الدولة لخدمات يمكنهم تلمسها جلياً.
- توفير تسهيلات تشجعهم على الإستثمار بالبلاد مع توفير كافة الضمانات اللازمة و تسهيل تحويل الأموال للداخل دون عقبات حكومية.

ثالثاً: الرؤية الثقافية :

لقد إنتهت السياسات الثقافية التي إنتهجتها القوى التقليدية القديمة إلى أزمة شاملة للثقافات السودانية. وهذه الأزمة لها مظهرين أساسيين: أحدهما يتعلق بالعلاقات بين الثقافات المكونة للثقافة السودانية. و تتبدى الأزمة في هذا المظهر في المركزية الثقافية، بحيث أصبحت ثقافة وسط السودان – الثقافة العربية الإسلامية – مركزاً و غيرها من الثقافات هامشاً أقصى ما هو متاح له ان يكون فلكلوراً و رقصات شعبية. و واضح أن هذا المظهر من الأزمة يرتبط بأزمة الهوية و التكامل القومي و لذلك فإن حل هذه الأزمة يبدو ذو طابع سياسي يتعلق بتقديم قيادة إجتماعية جديدة تنتج سلطتها و تعيد إنتاجها ديمقراطياً بما يتجاوز التشتت و التجزئة و بالتالي يتجاوز الإستعلاء الثقافي، بحيث تنتهج سياسات ثقافية توفر الأساس الذي يسمح بتطور كافة الثقافات السودانية و منحها القدرة على التعبير عن ذاتها و التفاعل مع بعضها البعض في مناخ يسوده المنطق الديمقراطي لا منطق الإستعلاء و القهر.

أما المظهر الثاني لأزمة الثقافة السودانية فيتعلق بعلاقة هذه الثقافة بالمدنية المعاصرة، فقد أدت السياسات الثقافية التي إنتهجتها القوى التقليدية إلى تغريب الحياة و الثقافة الإنسانية المعاصرة و أرتدت بها إلى قرون سحيقة في الماضي، لتبدو غريبة عن عصرها غير منتجة إلا للتخلف و الجهل و الفكر الظلامي، متوجسة تجاه كل ما هو علمي أو تقدمي و تجاه

الأداب والفنون وكل ما هو خير و إنساني، و بتغييبها للحياة الإنسانية المعاصرة إزدادت الثقافة السائدة إمعاناً في إستغلالها و قهرها.

وتعتبر القوى الإجتماعية المسيطرة عن علاقتها بمحيطها الطبيعي و الإجتماعي و الإنساني في ثقافتها السائدة بما يتلاءم مع نمط عيش هذه القوى و إنتاجها لحياتها و تفرز من القيم ما يتفق و هذا النمط. و الأقسام المهيمنة على هذه القوى هي الأكثر ظلامية و تخلفاً و فساداً فهي غير منتجة إقتصادياً و كذلك ثقافياً، معادية للتفكير العلمي في كليهما. إقتصادياً تراكم ثروتها - في الغالب - عن طريق وسائل فاسدة و ثقافياً تعبر عن علاقة منحرفة بالطبيعة و المجتمع و الإنسان في فكر ظلامي يجهد في أن يكون غطاء أيدولوجياً يتلون بزخرف القول و يتوسل إلى الناس بعقائدهم. إن الطفيلية في نمط معاشها طفيلية و في ثقافتها فاسدة. و تتعدد مظاهر الفساد الثقائي الذي أحدثته . فالحركة الثقافية تعاني ركوداً و عزلة تامتين و إنقطاع عن تيارات الفكر المعاصر و غياب المعرفة بها .

و للخروج من هذه الأزمة يتبنى حزب المؤتمر السوداني حزمة من الإجراءات الثقافية و صياغتها في برنامج يعالج هذه الازمة. و يمكن تلخيص ملامح هذه الإجراءات في:

- الإنفتاح على الثقافة الإنسانية في قممها بتشجيع التبادل الثقائي و فتح البلاد أمام المبدعين و المنتجات الثقافية.
- رعاية الثقافات المحلية و توفير المنافذ و الموارد العادلة للتعبير عنها و نشرها و تطويرها.
- إعفاء كل منتجات الثقافة و مدخلات الإنتاج الثقائي من الضرائب و الجمارك و الرسوم و دعمها كلما إقتضت الضرورة.
- الدعم الكافي للمؤسسات و الأجهزة الثقافية و تأهيل كوادرها و ضمان إتصالها بأحدث المنجزات، و نخص بالذكر معهد الموسيقى والمسرح، كلية الفنون الجميلة و كليات الآداب و قصر الشباب و الأطفال و مراكز الشباب وغيرها.
- دعم و تشجيع حركة النشر و التأليف و الترجمة.

• فتح أجهزة الإعلام أمام المبدعين دون هواجس و توفير الرعاية و البيئة المناسبة لمراكمة إبداعهم.

• تقريب كنوز الثقافة من الشعب بتوفير الطبقات الشعبية، وبتشجيع و دعم بناء دور العرض و الصالات و المسارح و الأندية.

إن دعم ورعاية الآداب و الفنون يجب ألا يعني بأي حال من الأحوال فرض أيديولوجيا ما أو مدرسة جمالية بعينها، فالظاهرة الجمالية لها قانونها الخاص و علاقتها بما هو سياسي و إجتماعي علاقة من التعقيد بحيث أن قيم التقدم و الديمقراطية تتبدى في هذه الظاهرة على نحو أدبي و فني يتجاوز جمالياً ما هو سائد متطوعاً دائماً إلى التجديد.

ويرينا التاريخ بوضوح أن القوى الإجتماعية التي تتطابق صيرورتها مع النهضة تنتج ثقافة النهضة. ولأنها لا تخشى الجديد فإنها تؤسس حرية الإبداع و ترعى الجديد المفيد و توفر له أساسه الموضوعي ، إن قوى النهضة، في بلادنا، مدعوة للعب هذا الدور، وإلى أن تتحقق لها سلطتها السياسية فإن عليها أن تهض بهذا الواجب عن طريق مؤسساتها في المجتمع المدني من حركات و أحزاب سياسية و مؤسسات و جمعيات ثقافية و فكرية و منظمات أهلية و طوعية.

الهدف الأساسي هو تغيير البنية الذهنية من عقلية قائمة على الجمود و التقليد و الإجتراح و الإلتباع إلى عقلية إبداعية نقدية و مستتيرة.

خاتمة

لدينا حلمٌ بأن يشارك جميع السودانيين و السودانيات في تأسيس دولةٍ مستتيرة تشكل بوتقةً ذكية لإدارة التنوع و تحويله إلى نعمة ليكون الواقع أكثر خصوبة و ثراءً .. لدينا حلمٌ بأن يكون لنا وطنٌ تتراجع فيه ثقافة الاقصاء و الإستعلاء و الإستحواذ، لمصلحة الإعتراف بالآخر و احترامه و العطاء المتبادل .. وطنٌ يخلقُ بجناحي الحرية و العدالة و يعمهُ السلام، حيث تتحرر النفوس من الخوف، و تخلص القلوب من الضغائن، و تتعلم الأذان فن الإصغاء و تقوى العيون على الرؤية الواضحة، و تتوحد الإرادة و يتفجر الإبداع في كلِّ الحقول لاستثمار مُمكنات النهوض الهاجعة التي يعجُّ بها واقعنا المنجمي، لينعم كل اهل السودان بحياة كريمة، حياة مرفهة مزدهرة، مضيئة و معافاة، و أمنة مطمئنة، حياة تتصاعد دوماً في مدارج الرقي والتقدم الانساني.

فهيا للعمل الدؤوب من اجل تحقيق الحلم.